الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة

الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٥

الإثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**كلمة السيد ارماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية أولا الى كلمة رئيس جمهورية السلفادور.

**دخل السيد ارماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور الى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور فخامة السيد أرماندو كالديرون سول، وأدعوه لإلقاء كلمته أمام الجمعية.

**الرئيس كالديرون سول** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء وأنا أتحدث أمام هذه الجمعية الموقرة، أن أعرب لكم، سيادة الرئيس، عن تهنئتنا الحارة بانتخابكم لإدارة دفة هذه الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأننا سنحقق بما تتحلون به من صفات رجل الدولة وببراعتكم الدبلوماسية نتائج بناءة للغاية لخير المجتمع الدولي، ولا سيما في هذا الوقت البالغ الأهمية الذي نحتفل فيه بالعام الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نهنئ سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على العمل الرائع الذي قام به كرئيس للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

وإنها للحظة مناسبة ومن دواعي السرور أن نبرز الأداء غير العادي الذي لا يكل الذي أداه الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وهو يدير دفة الأمور في الأمم المتحدة. فقد كانت قيادته مميزة وديناميكية أبدى فيها براعة مبتكرة في تحسين وتعزيز قدرة المنظمة على العمل وفاء بأحكام ميثاقها،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

95-86074
*9586074*

وبذل جهودا لحل أوضاع متنوعة ومعقدة واجهت المنظمة.

ونود أن نؤكد للأمين العام عرفاننا الخاص لدعمه المستمر لعملية تعزيز وتدعيم الديمقراطية في السلفادور.

وتكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة في التطوير التاريخي للأمم المتحدة، ليس فقط لأننا نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء مؤسسة غير عادية ذات نطاق عالمي أنشئت بغية إجراء تحليلات للمشاكل ذات الاهتمام المشترك للبشرية ومناقشتها والتماس حلولها بل أيضا لأن الظروف الراهنة تفرض التأمل في مستقبل منظمتنا.

والواقع أن أمامنا في هذا الوقت فرصة فريدة لإعادة تأكيد التزامنا وإرادتنا السياسية لتعزيز دور المنظمة وشحذ فعاليتها لبلوغ المثل العليا التي أنشئت على أساسها ولتحقيق تطلعات شعوبنا والحفاظ على حق أجيال المستقبل في العيش في سلام وتقدم وحرية.

ومما لا يمكن انكاره أن هذا هو عام التفكير، عام سوف يمكننا من أن نقيّم بعناية نصف قرن من التنمية والخبرة المكتسبة في التصدي للقضايا العالمية من خلال الجهود المشتركة والتدابير الجماعية على أساس متعدد الأطراف، آخذين في الاعتبار ليس الإنجازات فحسب بل النكسات أيضا، بهدف تحسين هذا المسعى الإنساني.

وقد عبر عمل الأمم المتحدة، باعتبارها جزءا من المنظومة الدولية التي أقيمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عن الطبيعة العدائية للعلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، تلك الطبيعة التي سببت للدول التوتر وعدم الشعور بالأمن، وأطلقت العنان لسباق محموم للتسلح والتهديد بصراع نووي بين الدولتين العظميين. ولا شك في أن هذا كان عاملا أساسيا في تشكيل عمل المنظمة والحد منه.

وفي تقييمنا، ينبغي لنا أن نعترف بأنه منذ عام ١٩٤٥، وبالرغم من وجود الحرب الباردة، أحرزت الأمم المتحدة الكثير، ومن ذلك ما تم في المجالات التالية: الوفاء بمهمتها في إقامة السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما، واحتواء الصراعات المحلية في مختلف المناطق ومنعها من الانتشار، وفي نفس الوقت ايجاد صمام أمن للتوترات بين الشرق والغرب، مما حال دون تطور الصراع السياسي والإيديولوجي الى مواجهة متسعة النطاق أو الى حرب نووية.

وثمة إنجاز آخر تحقق وفقا للميثاق ألا وهو عملية إنهاء الاستعمار التي بمقتضاها نالت بلدان آسيوية وافريقية عديدة وبعض البلدان في القارة الامريكية استقلالها وانضمت الى مجتمع الأمم لتثري المنظمة بخيرات وإسهامات تلك البلدان.

وفي هذا الصدد أسهمت الأمم المتحدة أيضا في تدعيم التعاون الدولي. فتحقيقا لتلك الغاية استحدثت بنية أساسية مؤسسية لتعزيز تنمية شعوبنا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يهيىء للبلدان النامية ظروفا وفرصا أكثر مواتاة لإحراز التقدم لتبدأ بذلك عملية تهدف لإزالة أوجه الاختلال الرئيسية بين الشمال والجنوب.

ولئن كانت هذه الجهود قد أسهمت في تحسين الأحوال الاجتماعية في أكثر البلدان فقرا وفي البلدان التي نالت استقلالها مؤخرا، فإن بعض المفاهيم والمواقف أفضت الى أزمة في مجال التنمية خلال الثمانينات مما قلص أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نموا.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فقد أحرز تقدم كبير بدأ بتوقيع الإعلان العالمي الخاص بحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ واعتماد طائفة من الصكوك والإعلانات وخطط العمل الدولية وإنشاء آلية مؤسسية لتعزيز ورصد ما أخذته الدول على عاتقها من التزامات دولية. وتشمل تلك الالتزامات تشجيع النهوض بالمرأة، وحقوق الطفل والمعوقين والأقليات والشعوب الأصلية والعمال المهاجرين. وكان هناك بوجه خاص التزام بالكفاح من أجل القضاء على التمييز العنصري في جنوب افريقيا وهو ما تحقق عام ١٩٩٤ بإنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأعراق في ذلك البلد.

وفي ميدان القانون الدولي أحرز تقدم ملموس في وضع وتقنين المعايير الدولية، لا سيما المعايير المفضية الى إقامة علاقات ودية بين الشعوب وفض النزاعات بالسبل السلمية.

إن التغيرات الشاملة التي شهدها النظام الدولي والتي أفضت الى انتهاء الحرب الباردة تبعث الأمل في تهيئة ظروف أكثر مواتاة لتعزيز السلم والتعاون والأمن الدولي. بيد أن الواقع أظهر أن هذه التطلعات لم تتحقق بعد، بل على النقيض من ذلك أوجدت التغيرات في النظام الدولي ظروفا أطلقت العنان لقوى كانت قد ظلت مكبوحة لزمن طويل، مؤدية بذلك الى نشوب صراعات وخصومات جديدة لم ينتج منها انبعاث النزعة القومية فحسب بل تولدت منها أيضا خلافات إثنية ودينية واجتماعية وثقافية خطيرة مما يعرض السلام والأمن الدولي للخطر.

وفي هذا السياق، نحن على يقين بأنه في الوقت الراهن ليس بمقدور أية دولة أو أية مجموعة من الدول أن تجد وحدها حلولا للتحديات القديمة والجديدة. وقد أفضى هذا الى ظهور متطلبات جديدة في الساحة السياسية العالمية تستلزم اللجوء على نحو متزايد وأكثر تواترا الى الجهود والأعمال المتضافرة. ويترتب على ديناميات ومتطلبات هذه العملية زيادة المهام والمسؤوليات المنوطة بالأمم المتحدة.

ولهذا السبب ينبغي لنا أن نوفر دعما ثابتا لجهود الأمم المتحدة كي تؤدي دورها، ليس في المجال السياسي فحسب، بل أيضا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما عن طريق الابتكارات والمفاهيم الجديدة في مجالي حفظ السلام وتعزيز التنمية.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال حفظ السلام العالمي تجدر الإشارة الى البعد الجديد في عمليات حفظ السلام التي يتعدى نشاطها الجوانب العسكرية ليشمل أنشطة متعددة التخصصات، من بينها الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

أما عن التنمية فنحن نرحب بإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بناء على فهم مؤداه أن حل تلك القضايا يستلزم الوقوف على أسباب التوترات وعدم الاستقرار والصراعات ومحاولة التوصل الى حلول لتلك الأسباب مع التحلي بقدر أكبر من الإرادة السياسية. وبما أن تلك التوترات يمكن أن تتخطى حدود الدول، يجب علينا أن ندعم اتباع نهج متكامل، فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكننا بها تدعيم السلام والأمن والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي.

ويمكن أن نستمد الدليل على توافر الإرادة لتحسين رفاهة الأمم والمساعدة على تقدمها من مؤتمرات القمة الكبرى التي عقدت وأيضا من صياغة الأمين العام لبرنامجه الإنمائي. فهذه الجهود تشكل أمثلة لرؤية عالمية جديدة تهدف الى تحقيق توافق في الرأي بشأن السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتعزيز التنمية البشرية المستدامة. ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء البيانات التي أدلى بها مجموع المانحين فيما يتعلق بنفاد الاعتمادات المخصصة للتنمية. فهذا يتعارض بالتأكيد مع التطلع العام للدعم اللازم لتنمية شعوبنا.

واليوم، يناط بالأمم المتحدة مسؤوليات مختلفة وأكثر تعقيدا من المسؤوليات التي كانت منوطة بها في عالم ثنائي القطب. فعلى الرغم من أن المقاصد والمبادئ التي استوحتها الأمم المتحدة عند إنشائها ما زالت سارية فإن الأوضاع السياسية وتعقيد وضخامة التحديات التي نواجهها تقتضي استجابات واضحة ومبتكرة.

وإزاء هذه التحديات يجب علينا أن نتحلى بالتصميم وأن نتوخى الحذر في نفس الوقت، وأن نوطد العزم على مناصرة التغيير والاستفادة من الخبرات الإيجابية وأن نكون على استعداد للاستعاضة عن الممارسات البالية التي تعوق المنظمة عن أداء مهامها بسهولة ويسر.

وفي اعتقادنا أن تحديث الأمم المتحدة ينبغي أن يضطلع به من خلال عملية شاملة ذات طابع متكامل تعكس توافقا في الآراء مستمدا من مصالح المجتمع الدولي ومسؤولياته المشتركة.

وفي هذا الصدد نرى أنه ينبغي أن تكون العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر دينامية وأفضل تنسيقا، مما يستلزم حسبما قال الأمين العام بنفسه "التصميم والإلتزام الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء".

وتتحمل الدول المتقدمة صناعيا مسؤولية خاصة في هذه المهمة لأنها تستطيع، في ضوء قدراتها ومواردها، أن توفر للمنظمة قاعدة مالية عريضة ومؤكدة تسمح لها بتعزيز فعاليتها في كل المجالات.

وفي هذا الصدد، نحث رؤساء دول وحكومات البلدان السبعة المتقدمة صناعيا على أن تنفذ بيان النوايا الصادر

عن القمة الاقتصادية الحادية والعشرين المعقودة في هاليفاكس بكندا في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وندعو تلك البلدان إلى القيام مع غيرها من البلدان بتنفيذ استراتيجية جديدة للتعاون الدولي من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

وتندرج مسألة اصلاح مجلس الأمن ضمن عملية التغيير اللازمة للمنظمة. ونحن نؤيد الفكرة القائلة بأن المجلس ينبغي أن يتكيف وفقا للهيكل الدولي الجديد، ليس فقط فيما يتعلق بعدد أعضائه، بل أيضا فيما يتعلق بالطرق والإجراءات التي يتبعها في صنع القرارات.

وتؤيد حكومة السلفادور زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن على أساس رشيد بحيث يصبح المجلس أصدق تمثيلا، وبحيث يتاح المزيد من الفرص لمشاركة جميع الدول الأعضاء، دون أن يؤدي هذا بأي حال من الأحوال إلى عرقلة التنفيذ الفعال للمهام التي أناطها الميثاق بهذه الهيئة الهامة.

وعلاوة على ذلك، نحن نؤيد جميع الدول التي تتطلع إلى أن تصبح أعضاء في الأمم المتحدة ممارسة لحقها المشروع في ذلك استنادا إلى مبدأ العالمية المكرس في ميثاق المنظمة، دون أي اعتبار للجوانب الايديولوجية أو لمصالح الدول التي لها وزن سياسي أكبر في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نحن نشاطركم الآراء التي أعربتم عنها، سيدي الرئيس، في خطابكم الافتتاحي لهذه الدورة للجمعية العامة عندما قلتم إنه

"لا بد من ... أن تسعى كل الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى عضويتها إلى الانضمام إليها في المستقبل القريب" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، ص ٢٢)

وأود الآن أن أشير إلى بعض المسائل المحددة التي لها أهمية خاصة في مجال السياسة الدولية.

فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، نحن نؤيد الامتثال الكامل للالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تم تمديدها لأجل غير مسمى في أيار/مايو الماضي. ونحن مقتنعون بأن هذا التمديد يشكل خطوة رئيسية صوب تعزيز نظام مراقبة عدم الانتشار النووي والقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

كما أننا مقتنعون تماما بأن الدبلوماسية الوقائية بشتى مظاهرها تمثل الأداة الملائمة للردع وللحد من الصراعات المحتملة. ونتفق في هذا الصدد مع ما قاله الأمين العام في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة من أن

"منع المنازعات ... هو من دون شك خير من الاضطلاع بجهود سياسية وعسكرية كبيرة لحل المنازعات بعد اندلاعها". (A/50/1، الفقرة ٥٨٥)

ونؤيد جهوده الرامية إلى تمكين الأمم المتحدة من أن تضطلع بدور بناء وحسن التوقيت لتفادي الآثار المدمرة للأزمات أو تخفيف حدتها.

وأود الآن أن أعرب عن وجهة نظر إقليمية، وأن أسجل بارتياح أن أمريكا الوسطى قد انتقلت من حقبة المجابهة إلى حقبة التعاون. وقد بدأنا الآن مرحلة تتميز بالمنجزات البناءة التي تمكننا من السير قدما في سعينا من أجل دعم قيام منطقة للسلم والحرية والديمقراطية والتنمية. وهذه المرحلة الجديدة تأتي نتيجة لاضطلاعنا بتصميم بمسؤوليتنا التاريخية في ضوء التطلعات المشروعة لشعوبنا التي تطالب بالسلم وبإضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعاتنا. وبفضل المساعدة والتضامن اللذين حظينا بهما من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، نقوم بتحقيق هذه الأهداف التي ستستكمل عندما تختتم العملية الجارية في غواتيمالا باتفاق للسلم الراسخ والدائم يحظى بالتأييد الحازم من حكوماتنا.

والآن وبعد أن حققنا تقدما هاما في المجال السياسي، نركز جهودنا حاليا على المجال الاجتماعي باعتباره عنصرا لا غنى عنه، اقتناعا منا بأن السلم والديمقراطية والتنمية هي مكونات أساسية لازدهار مجتمعنا.

وتسليما بهذا الواقع الذي لا يمكن إنكاره، اجتمع رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى من أجل تبادل الأفكار والخبرات لكي نتمكن من التصدي على نحو مشترك، بإحساس من التضامن والتنسيق للتحديات التي تتزايد

تعقيدا والتي تواجهنا نتيجة لعملية العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد. ومن أمثلة ذلك توقيع معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى الذي تم في قمة الرؤساء التي انعقدت في بداية هذا العام في مدينة سان سلفادور.

وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نبلغ الجمعية العامة بأننا عقدنا اجتماعات على أعلى مستوى خلال الاثني عشر شهرا الماضية في غواسيمو بكوستاريكا، وفي ماسايا بنيكاراغوا، وفي تيغوسيغالبا بهندوراس، وفي سان سلفادور عاصمة بلدي. وخلال هذه الاجتماعات، اتخذنا قرارات حاسمة لمستقبل شعوبنا. وحددنا أولوياتنا في جدول أعمال إقليمي جديد عبر عنه بشكل ملموس التوقيع على التحالف من أجل التنمية المستدامة. ويتضمن ذلك استراتيجية وتنسيقا للمصالح والمسؤوليات مع تحقيق الاتساق القانوني والتركيز على الاستثمار في المجال الاجتماعي، إدراكا منا لأن البشر هم محور التنمية وموضوعها الأساسي.

إن الأهداف المعلنة في الاستراتيجية الجديدة من أجل التنمية تتجاوز، في اتساعها وضخامتها، قدرات بلداننا ومواردها. ونعتقد أن بوسع المجتمع الدولي أن يساهم بسخاء في انجاح هذه الاستراتيجيات.

وفي هذا السياق، نولي أهمية خاصة لتعزيز منظومة تكامل أمريكا الوسطى التي جددت مؤخرا، والتي أصبح من مسؤوليتها الرئيسية النهوض بجدول الأعمال الجديد لأمريكا الوسطى وتنفيذه. ونود أن نحث الجمعية العامة على منح مركز المراقب الذي طلبناه لهذه المنظمة الجديدة، أي لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى.

وبوسعنا أن نؤكد أن أمريكا الوسطى قد دخلت حقبة جديدة في تاريخها تتسم بالتعاون الجاري فيما بين بلداننا، كما تعبر عنه جهودنا الرامية إلى تهيئة الظروف التي تمكننا من التغلب على العقبات التي أضرت بقضية التكامل، حتى يمكننا السير قدما بثبات صوب توحيد أمريكا الوسطى.

وفي هذا الصدد، يسرنا بشكل خاص أن نشهد التقدم المحرز مؤخرا خلال اجتماع اللجنة الوطنية الثنائية المشتركة بين هندوراس والسلفادور بهدف الامتثال لترتيبات رسم الحدود بما يكفل حقوق سكان مناطق الحدود على الجانبين في وقت واحد.

وفيما يخص بلدي بالذات، نستطيع أن نعطي تأكيدا قاطعا بأن السلفادور مضت قدما بطريقة بناءة خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي انقضت بعد التوقيع على اتفاقات السلم. واتسم التزام حكومتنا بالثبات والتصميم الذي لا يتزعزع على حشد القوة اللازمة لبناء بلد جديد، هو السلفادور الديمقراطية والحديثة، التي ستشارك فيها كل قطاعات المجتمع السلفادوري دون تمييز.

وبعد أن أمضيت أكثر من عام في إدارة دفة الأمور في بلدي يسرني أن أعلن أن حكومتي قد أوفت بالوعود التي وردت في الخطاب الذي ألقيته على شعب السلفادور بمناسبة تنصيبي يوم ١ حزيران/ يونيه ١٩٩٤. ونحن نتابع على الوجه اللازم تنفيذ اتفاقات السلم التي تعتبرها الأمة بأسرها التزاما أساسيا وشرطا مسبقا لا بد منه للسير قدما، دون أي تراجع في عملية بناء مجتمع مسالم.

وأثناء فترة الانتقال من الحرب إلى السلم والتعمير الوطني نذرنا أنفسنا لتدعيم عملية إعادة استتباب السلم، مؤمنين بأنها مهمة يتعين أن يشارك فيها السكان بأسرهم على نحو مسؤول. ولا تقتصر هذه المهمة على التوصل إلى حل للمشكلات العاجلة الناجمة عن ١٢ عاما من المجابهة المسلحة وحسب، بل إنها تتضمن فضلا عن ذلك الاستجابة الشاملة للمشاكل الوطنية، وبهذا وحده نضمن أن العملية لا رجعة فيها وأنها قادرة على مواجهة التحديات المقبلة في مجتمع يسوده الاستقرار والسلام.

وفيما يتعلق بالتعهدات المعلقة والواردة في اتفاقات السلام، فإننا نعترف من منطلق واقعي وبروح بناءة بأن هناك مشكلات، ومن ثم تأخير، في الامتثال لبعض تلك البنود نتيجة للطبيعة البالغة التعقيد للعملية، وقد أمكن التغلب على هذه الصعاب عن طريق الحوار وتوافق الآراء بين القطاعات المسؤولة عن التنفيذ. وقد أتاح لنا ذلك أن نعدل الجداول الزمنية المقررة، وأن نتفق على برنامج عمل لإنجاز هذه التعهدات بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور.

ونستطيع أن نؤكد أننا ممتثلون بطريقة مسؤولة لتنفيذ الاتفاقات، ولكن إذا كانت بعض أجزاء من الاتفاقات ستظل معلقة حتى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر لأسباب سوقية، فإننا سنطلب إلى الأمين العام تمديد وجود ما تبقى من بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، وذلك لأن عزمنا ما زال راسخا على الامتثال بهذه التعهدات.

وتتعدى مسؤوليتنا كحكومة حدود الالتزام باتفاقات السلام، إذ علينا أن نستجيب استجابة شاملة لمشاكلنا الوطنية. ولهذا، ولإدراكنا بأن الافتقار إلى وجود الفرص في مجتمعنا يؤدي إلى الشعور بالإحباط واليأس، مما يخلق التوتر والصراعات الأمر الذي يعرض عملية السلام للخطر، فقد بذلنا مزيدا من الجهود لتنفيذ خطة اقتصادية طموحة لتنمية مجتمعنا، تستهدف تحقيق أهدافنا المتمثلة في تحسين الرفاه الإنساني، والتخفيف التدريجي من الفقر، وإعطاء أولوية للصحة والتعليم، إلى جانب النهوض بالعمالة المنتجة وبوجه عام الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، ولا سيما قطاعاتهم الأكثر ضعفا والتي حرمت تقليديا من ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويسعدنا أن نقرر أن حكومتنا أعطت الأولوية القصوى للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق إعمال مجموعة ثابتة ومتسقة من السياسات النقدية والمالية - وفي مجال أسعار الصرف. وقد مكننا ذلك من تحقيق أهداف اقتصادية محددة، ألا وهي الحفاظ على استقرار سعر الصرف، والتحكم في التضخم والقضاء على عجزنا المالي وتخفيض الانفاق العام الذي أعيد توجيهه نحو الاستثمار الاجتماعي والبنية الأساسية.

إن حكومتنا مقتنعة تمام الاقتناع بأننا لكي نحظى بنمو اقتصادي مستدام على المدى المتوسط والبعيد فينبغي أن يرتكز ذلك النمو على قطاع إنتاجي كفء وقادر على التنافس، في السوقين المحلي والعالمي على السواء. ولتحقيق ذلك الهدف، اعتمدنا التدابير الضرورية في مجال السياسة الاقتصادية.

وأخص بالذكر من بين تلك التدابير البرنامج الرامي لتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات من السلع الإنتاجية والمدخلات والمواد الأولية؛ ودعم المزيد من التطوير للسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية؛ وابتداع صكوك لتيسير وتوفير الضمانات للمستثمرين الأجانب؛ وتقديم الدعم الفعال للبرامج التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية لقاعدة الإنتاج الوطنية؛ وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر؛ وتطوير البرامج المكثفة لتدريب العمالة؛ وتنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للبيئة كجزء من التنمية المستدامة في السلفادور.

ولإنجاز هذه الأهداف يناضل جميع السكان في بلدي من أجل التغلب على التناحر والبغضاء بين مختلف القطاعات الاجتماعية مما يساعد بدوره في تشجيع الظروف المواتية للاستقرار الوطني بغية توطيد السلام، وتدعيم الديمقراطية وكفالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويوضح نجاح نموذج السلفادور بجلاء أن الدولة العضو في المنظمة، تستطيع عندما تعمل بحسن نية، متحلية بالإرادة السياسية وبالشفافية، أن تتغلب على المواقف المتسمة بالصراعات الشديد، عن طريق جهود سكانها في الأساس ولكن أيضا بالاستعانة بالمساعدات المناسبة من جانب المجتمع الدولي.

إن السلفادور اليوم، بعد ما بذلته من جهود غير عادية لتحقيق السلام - وهي جهود ما زالت مستمرة في الواقع - هي بلد قد تعلم دروسا تاريخية هامة وعلى رأسها معرفة أننا نتشارك داخل مجتمعنا الوطني في مصير واحد، وداخل المجتمع الدولي يشارك الجميع في الاضطلاع بالمهام الكبرى. وقد تعلمنا من هذه الحقائق أن التحدي الذي يواجهنا جميعا هو بناء عالم أكثر إنسانية لما فيه خير الأجيال الحاضرة والمقبلة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي ألقاه لتوه.

**اصطحب السيد أرماندو كالديرون سول، رئيس جمهورية السلفادور، خارج قاعة الجمعية العامة.**

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديريك (بلجيكا).**

**البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة**

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطى الكلمة الآن لوزير خارجية بيلاروس سعادة السيد أولادزيمير سيانكو.

**السيد سيانكو** (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين، دورة الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة. وأنا على ثقة من أن قدراته الشخصية والمهنية ستكون ضمانا أكيدا بأن الأمم المتحدة ستتخذ خطوات ملموسة في سعيها لمواجهة التحديات الصعبة التي تواجه الإنسانية في هذه الدورة ذات الأهمية الخاصة.

وأود أن أعبر عن تقديرنا لسلفه السيد أمارا إيسي، وللأمين العام السيد بطرس بطرس غالى.

إن من دواعي فخرنا أن بيلاروس كانت من أول الداعين إلى إنشاء الأمم المتحدة وأصبحت أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة، عندما وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وهذا الحق المشرف كان شهادة على الاعتراف الدولي بما قام به شعب بيلاروس في سبيل دحر الفاشية أثناء الحرب العالمية الثانية، وبمثابة التكريم لملايين البيلاروسيين الذين ضحوا بأرواحهم في النضال من أجل الحرية ومن أجل حق شعب بيلاروس في الوجود كأمة لها تاريخها وثقافتها ومستقبلها.

إن الأمم المتحدة التي انبثقت من رماد الحرب العالمية الثانية مرت بأخطر الأزمات والصراعات، بالحرب الباردة وبالانفراج، وبتغيرات كبيرة في خريطة العالم السياسية، وانحلال الدول وتشكيل اتحادات وتكتلات من الدول. وقد أبلت المنظمة بلاء حسنا في مواجهة هذه التحديات. وبفضل الأمم المتحدة أتيحت للجنس البشري، لأول مرة في تاريخه، فرصة للعيش في سلام لمدة نصف قرن. إن إسهام الأمم المتحدة في عملية التسوية السلمية لكثير من الصراعات غني عن التعريف. ويتمثل أحد أهم انجازات الأمم المتحدة في أن العالم قد خلص نفسه من ظواهر بغيضة مثل الفصل العنصري، وهو يوشك على استكمال القضاء على الاستعمار، الذي هو ظاهرة مقيتة أخرى خلفها الماضي. ومن الواجب أيضا ملاحظة دور الأمم المتحدة في إعداد الصكوك العالمية واعتمادها في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في إرساء سيادة القانون الدولي.

إن آمال وتوقعات الشعوب المعلقة على الأمم المتحدة تمثل دليلا مقنعا على الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذه المرحلة. وتبدو المهام التي تواجهها الأمم المتحدة اليوم أكثر تعقدا بكثير من مهام الماضي التي كان يمليها منطق المواجهة الخبيث وإن يكن مفهوما. فاليوم يتحتم ايجاد حلول لتحديات النظام العالمي المقبل؛ وهذا يتضمن ضرورة اصلاح نظام الأمم المتحدة. إن اصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك اصلاح مجلس الأمن، وهو أحد أجهزتها الرئيسية المسؤولة عن حفظ السلام والاستقرار الدوليين، هو شعار اليوم، وهو أمر معقد للغاية من أوجه كثيرة. ولكن بوسع كل دولة بل وينبغي لكل دولة، أن تقدم اسهامها في تشكيل الأمم المتحدة المجددة. ذلك أن هذا الاصلاح سيمكن المنظمة من أن تعبر بجلاء عن تنوع العالم المعاصر، والترابط بين الدول، والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها، والأمن والتنمية للجميع. ويتوقع أن يفضي اصلاح الأمم المتحدة الى منظمة أكثر فعالية بشكل عام. واصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بإجراء زيادة معقولة في عضويته، مع الاحترام الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للمقاعد الاضافية بين جميع مناطق العالم. وإن وفد بيلاروس مقتنع بأن تخصيص مقعد اضافي لعضو غير دائم في المجلس للمجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية أمر مسوغ تماما، ومن شأنه أن يؤمن توازنا جديدا بازغا للمصالح.

وإنني لواثق من أن الأمم المتحدة ستتمكن من تكييف نفسها تماما مع الحقائق الراهنة، وعلى النحو الواجب لتلبية المطالب وللاستجابة للتحديات العالمية المنتظرة في القرن الحادي والعشرين.

ومن بين المشاكل الأكثر خطورة التي يواجهها المجتمع العالمي في تلك الأيام، الصراعات الاقليمية. إن هذه الصراعات لا تشكل مشكلة جديدة، ولكنها تشكل، بأبعادها الحالية، تحديا جديدا للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون تماما أن الأمم المتحدة، في مجاهدتها لتسويتها، ينبغي ألا تستسلم لإغراء استخدام القوة العسكرية للتعجيل بسير العملية. إن حفظ السلام وإنفاذ السلام هما أسلوبان مختلفان ومتناقضان من أوجه كثيرة، ولا يمثلان حلقتين في نفس السلسلة المتصلة لحل الأزمات. ونرى من الأهمية الكبيرة بمكان عدم تجاوز الحدود وممارسة العنف والقسوة اللذين لا يتفقان وطبيعة المنظمة.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح التقدم المحرز في تسوية الصراع في الشرق الأوسط. ونؤمن بأن مواصلة الحوار المباشر بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ستفضي في نهاية المطاف الى حل شامل يقضي باحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود دولية معترف بها. ونأسف بشدة للأعمال الارهابية التي تنفذ بشكل دوري في المنطقة، والتي تعرقل بشدة عملية السلام. وينبغي إدانة هذه الأعمال بشدة.

إن صراع البلقان مدعاة لقلقنا بصورة خاصة. فالتطورات الراهنة في المنطقة محفوفة بخطر القيام بأنشطة عسكرية واسعة النطاق في أوروبا.

ولا تزال الصراعات التي لم يتم حلها داخل الأقاليم السوفياتية السابقة حادة.

ومن هذا المنبر الموقر، أود مرة أخرى أن أؤكد استنكار بيلاروس بشكل لا يكتنفه غموض لاستخدام القوة في حل المشاكل القائمة، وضرورة البحث عن سبل لتسوية الصراعات سلميا وبطرق سياسية.

وهذا يقودني الى الاقتناع بضرورة زيادة توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والاتفاقات الأوروبية الاقليمية ودون الاقليمية، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن بيلاروس تؤيد توسيع نطاق التفاعل بين الأمم المتحدة وكومنولث الدول المستقلة، ليس فقط في مجال تسوية الصراع في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ولكن أيضا في مجالات نزع السلاح، وحماية البيئة، واستئصال شأفة الإرهاب والجريمة المنظمة.

وليس بوسع المرء إزاء خلفية من المواجهة الحادة في بعض مناطق العالم، إلا الابتهاج لما يحقق من انجازات هامة في تدعيم الأمن الدولي. إننا نرحب بقيام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ باتخاذ القرار التاريخي بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. إن بيلاروس كانت ولا تزال من مؤيدي توطيد نظام عدم الانتشار. وهذا هو الذي جعل بلدنا، بعد أن حدد بوضوح موقفه في مرحلة سابقة، يصبح مقدما لمشروع القرار هذا.

ومن الضروري في الوقت ذاته تذكر أن قرار تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى قد اتخذ بوصفه يمثل مجموعة متكاملة من التدابير. فهو يتوخى تقوية الرقابة على تنفيذ أحكام المعاهدة وإعمال المبادئ والأهداف المعتمدة والمتمثلة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ومن واجب الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تؤكد عمليا تقيدها بالتزاماتها. ونرى أن أهم معايير هذا التقيد هو إحراز مزيد من التقدم صوب نزع السلاح النووي، وفرض حظر شامل على التجارب النووية، وتضمين صك دولي ذي طابع ملزم تأكيدات أمن ايجابية وسلبية. وتؤكد بيلاروس وضعها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وهي مصممة على تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلق بسحب الأسلحة النووية من أراضيها، بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

ويسعدني أن أبلغ الوفود أن البرلمان البيلاروسي قد صدق في بداية هذا العام على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين استخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وندعو جميع الدول الموقعة على الاتفاقية الى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن، ونعلن مرة أخرى تأييدنا للحظر الشامل للأسلحة الكيميائية.

ولطالما اعتقدت بيلاروس بما لتحديد الأسلحة التقليدية من أهمية كبيرة، بعد نزع السلاح النووي، لتوطيد الأمن والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن اتطرق الى المشاكل المتعلقة بالوفاء بالتزاماتنا بموجب المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

إن بيلاروس، وقد اضطلعت بالتزامات بموجب معاهدة لم تشترك في إعدادها، كانت تسترشد برغبتها في المساعدة على توطيد الأمن الأوروبي والدولي. ومنذ الأيام الأولى لتنفيذ المعاهدة، بذلنا قدرا كبيرا من الموارد على تنفيذها وإنشاء الهياكل والقدرات الصناعية اللازمة لإزالة المخزونات الكبيرة من الأسلحة والمعدات التي لم تكن قد انتجت لبيلاروس، ولكن للقوة العظمى التي كانت موجودة آنذاك، ألا وهي الاتحاد السوفياتي. ولكن مع مرور الوقت، بات من الواضح أن إزالة هذه الأسلحة يمثل عبأ يتجاوز قدرة الدولة البيلاروسية الحديثة. ولذلك، ناشدنا شركاءنا من أوروبا الغربية تقديم المساعدة.

ولم تلق نداءاتنا لفترة طويلة آذانا صاغية، مما أدى بنا الى تعليق عملية الإزالة مؤقتا. وقد اتخذ هذا القرار

نتيجة للافتقار الى الموارد المالية، ولا صلة له بتاتا بقضايا السياسة العالمية والاقليمية.

ويسرني أن أقول اليوم إن ثمة تفهما لمشاكلنا قد أخذ مؤخرا في الظهور. وكان رد فعلنا فوريا وكافيا تماما. فمن المعروف أن رئيس بيلاروس قد أعلن أن بلدنا يستأنف الآن إزالة الأسلحة التقليدية وفقا لالتزاماته بموجب المعاهدة.

وأود أن أشير كذلك الى أن بيلاروس أعلنت بموجب مرسوم رئاسي خاص، حظر تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٧.

وتعلق جمهوريتنا أهمية فائقة على تنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي مجال البيئة وذلك لصالح التنمية المستدامة في جميع البلدان. وفي هذا السياق، نعلق أهمية خاصة على مجموعة المحافل العالمية التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو، وفيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجينغ للنظر في المشاكل في مجالات البيئة، والقضايا الاجتماعية، والسكان، وحقوق الإنسان وللبحث عن وسائل لحل هذه المشاكل. ومن المهم أن تؤخذ مقررات وتوصيات هذه المحافل في الحسبان وأن تستخدم بفاعلية في إعداد "خطة للتنمية" التي ستحدد مسارات العمل وبرنامج التنمية البشرية لسنوات عديدة قادمة.

إننا نؤيد تضمين هذه الوثيقة قضايا موضوعية تتصل بالاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، فهذه فكرة تعبر تعبيرا تاما عن الحقائق الراهنة. وتهتم بيلاروس اهتماما كبيرا بدعم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، على مستوى المنظومة لتيسير إدماج تلك البلدان في الاقتصاد العالمي، ونحن نثق في أن هذا الإدماج سيفيد، في عالم اليوم، الجميع وسيكون لصالح الجميع.

وفي هذا الصدد أود مرة أخرى أن أذكر باقتراح بيلاروس الذي أيدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة وتمت الموافقة عليه بمقرر اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية بأن يعقد في عام ١٩٩٧ مؤتمر دولي بشأن التنمية المستدامة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وإذا ما تحقق هذا الاقتراح فإنه سيشكل اسهاما هاما في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ١٩٩٧ لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وتعلق بيلاروس آمالا واسعة على التعاون والتفاعل في تنفيذ هذه المبادرة، أولا وقبل كل شيء مع الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية، والمنظمات الأوروبية الاقليمية ودون الاقليمية الأخرى، وكذلك مع الشركاء المعنيين. كما نأمل أن يمد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا يد المساعدة الكفؤة في الإعداد لهذا المؤتمر وعقده.

وفي رأينا، أن من الوجهات الهامة لأنشطة المنظمة بعد إدخال الإصلاحات عليها إقامة حوار اقتصادي في إطار الأمم المتحدة بغية تبادل الخبرة وتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتسهيل دخول الأسواق العالمية على أساس غير تمييزي. وفي هذا الصدد، نرى أن الاسراع بمنح العضوية لبلدي في منظمة التجارة العالمية أمر فيه شهادة باتخاذ موقف منصف تجاه عضو من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة يمر اقتصاده بمرحلة الانتقال.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الفاعلية في معالجة المشكلات الاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، شيء يرتبط ارتباطا مباشرا بمصير الإصلاحات الاقتصادية. إن الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة التي تمر بها هذه البلدان تتطلب تحولات اقتصادية واسعة النطاق وتكيفا اجتماعيا من جانب جميع قطاعات السكان. وما لم يتوفر الدعم الدولي الفعال فإن تحقيق هذا الهدف سيتأخر لفترة غير محدودة. ولهذا السبب يهم بيلاروس أن ترى استمرار جميع البرامج التي بدأتها المنظمة في الميدان الاجتماعي.

إن النهوض بالاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هو من بين الأهداف التي توخاها ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه عنصر أساسي لتحقيق الأمن الدولي. وفي هذه الدورة التي نحتفل فيها باليوبيل الذهبي للأمم المتحدة يجدر بالذكر أنه قد أحرز نجاح ملحوظ في هذا الميدان منذ بدأت المنظمة عملها قبل نصف قرن. ومن بين انجازات المجتمع الدولي التي لا مراء فيها، اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين يؤدي تنفيذهما على نحو متسق الى كفالة تحقيق

الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن سوء الطالع أن الطريق الى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان مليئ بالعقبات الناشئة في رأينا بسبب العلاقات الاجتماعية غير السليمة وليس بسبب عدم توفر الإرادة اللازمة لممارسة تلك الحقوق.

إننا واثقون أن الوقت قد حان للتفكير في الغد والعمل من أجله، وذلك ليس فقط بتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان بكل طريقة ممكنة بل أيضا باتخاذ تدابير ملموسة لدراسة قائمة حقوق الإنسان العالمية الأساسية والقطعية، وتوسيع مداها.

إن بيلاروس منذ أكثر من تسع سنوات في ظل كارثة بيئية، أعني بها كارثة محطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية في تشيرنوبيل. وجمهوريتنا تنفق سنويا أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية للتخفيف من الأضرار الاقتصادية والبيئية والصحية التي نشأت عن حادث تشيرنوبيل. ولكن أفظع شيء هو ما يحدث لأفراد الشعب من الناحية الصحية والنفسية. لقد تضاعف ظهور سرطان الغدة الدرقية لدى الأطفال، وانخفضت معدلات المواليد بنسبة ٥٠ في المائة عن الفترة التي سبقت هذا الحادث، وارتفع معدل الأمراض الوراثية بشكل جلي في المناطق الأشد تلوثا، وبمرور الوقت يتضح على نحو أكثر فأكثر أن كارثة تشيرنوبيل إنما أصابت أقدس حق من حقوق الإنسان، ألا وهو الحق في الحياة.

ويسعدنا أن نلاحظ الدور الحفاز الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة ووكالاتها المتخصصة في توجيه انتباه البلدان المانحة والمنظمات الدولية الى المشاكل الناشئة عن تشيرنوبيل. وإذ يتوارى يوم هذه الكارثة في طيات الماضي، نجد أن طبيعة الإحساس بالآثار المترتبة على تشيرنوبيل تتغير بدورها مما يتطلب تعزيز دور الأمم المتحدة في تطوير التعاون الثنائي المتعلق بحادث تشيرنوبيل. وبيلاروس من جانبها على استعداد للتوقيع على مذكرات ثنائية بشأن التعاون فيما يتعلق بكارثة تشيرنوبيل مع كل من منظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس ١٩٩٦ سيعقد في مينسك مؤتمر دولي تشارك فيه بنشاط منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأوروبية، وذلك لإحياء الذكرى السنوية الأليمة العاشرة لحادث تشيرنوبيل. ونعرب عن أملنا في أن يسهم هذا المحفل التمثيلي في تعجيل بذل جهود مشتركة لدراسة الآثار المترتبة على الغبار الذري المشع ولزيادة فعالية الجهود الرامية الى تخفيف العواقب المميتة للكارثة، وذلك استنادا الى الخبرة المكتسبة في بيلاروس.

وأخيرا، فإن الزيادة غير العادلة والمضاعفة لحصة بيلاروس في جدول الأنصبة المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفي عمليات حفظ السلام، والناشئة عن نسبة بيلاروس - مع البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية - الى المجموعة باء، قد أدت الى تزايد سريع في المتأخرات المستحقة علينا.

ونلاحظ بارتياح عميق المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها المستأنفة التاسعة والأربعين بإدراج بيلاروس ضمن المجموعة جيم عند قسمة نفقات حفظ السلم. وأود باسم حكومة بيلاروس أن أعرب عن تقديرنا العميق لوفود البلدان التي أبدت روح التفهم والتعاون عند النظر في هذا الموضوع. وأوجه شكري الخاص الى حكومة البرتغال التي أدت موافقتها الطوعية على الانضمام الى المجموعة باء الى فتح الطريق لاعتماد المقرر الذي أشرت اليه. إنني أثق بأن مثل هذه الأعمال تشكل اسهاما هاما في تغليب مبادئ العدالة في عمل المنظمة، وهذا في ذاته أمر بالغ الأهمية عشية يوبيلها الذهبي. إن حكومة بيلاروس، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية القصوى التي تصادفها، تدرك تماما عمق الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة وسعيا منها للوفاء بإخلاص بالتزاماتها المالية للمنظمة قد قررت تحويل حوالي ٢ مليون دولار الى ميزانية الأمم المتحدة.

والشخص في الخمسينات من عمره لا يبقى في ذروة قدراته البدنية ولكنه يكتسب الكثير من خبرة العمر والحكمة. وإنني أود أن أعرب عن الرغبة في أن تبقى الأمم المتحدة، بعد أن تعبر عتبة عامها الخمسين موفورة العافية والصحة وأن تبدي حكمة فائقة في جميع أعمالها.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدعو الآن وزير خارجية النرويج، سعادة السيد بيورون توري غودال لإلقاء كلمته.

**السيد غودال** (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في بادئ الأمر أن أهنئ رئيس الجمعية العامة على انتخابه لهذا المنصب الرفيع في العام الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشائها. واسمحوا لي في الوقت نفسه أن أتوجه بالشكر الخالص للرئيس التارك سعادة السيد أمارا إيسي على عمله الرائع.

وقبل خمسين عاما أصبح أحد مواطني بلدي وهو تريغفي لي أمينا عاما لمنظمة ذات هيكل متواضع للغاية ولكن لها "ولاية مقدسة" كما قال في خطاب قبوله للمنصب:

"إرساء أساس وطيد للسلم في العالم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأولى، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ٣٢٦)

ومنذئذ راحت المطالب الواقعة على الأمم المتحدة تتزايد من حيث الريادة والأفكار والقوة العاملة والأموال. وفي مناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة يجب علينا تمكينها من العمل بنشاط وفعالية متجددين في مجال تعزيز السلم وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمساواة والعدل والتفاهم بين الشعوب.

بيد أن الأمم المتحدة بدلا من أن تكون في موقع يمكنها من مواجهة التحديات الجديدة تجد نفسها أمام أزمة مالية ضخمة. وقد أشار الأمين العام مؤخرا إلى أن المنظمة في حالة إفلاس بالمعنى القانوني - نعم هي مفلسة. ولا يمكنها من العمل سوى قيام عدد صغير من الدول الأعضاء بدفع ما عليها بسرعة. والوضع الآن أصعب من أي وقت مضى بسبب المتأخرات غير المسبوقة وتوقف أحد المساهمين الكبار عن سداد اشتراكه الذي يتوقع أن يخفض مبالغه بقرار أحادي في السنوات القادمة.

ويعكس هذا الموقف المالي اليائس عدم كفاية الأولوية التي يعطيها للأمم المتحدة كثيرون من الأعضاء وفي ذلك إخلال واضح بالتزاماتهم. وقد يبدو ذلك قاسيا وأنا آتي من بلد يدفع بصفة مستمرة لمنظومة الأمم المتحدة مائة دولار عن كل فرد، ومن الصعب علي أن أشرح لناخبي أن البلدان الغنية الأخرى لا ترغب في تقديم حتى عُشر هذا المستوى.

وأنا أدرك في الوقت نفسه أن نظام الأمم المتحدة لتحديد الأنصبة المقررة ينبغي إصلاحه دون إبطاء. وفضلا عن هذا، فقد أظهرت التجربة أن الأمم المتحدة ذاتها تحتاج إلى إصلاح وإلى إعادة هيكلة وتحديث. وتؤيد النرويج بإخلاص عملية الإصلاح التي استهلت لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وجعلها أكثر تمثيلا وفعالية. وينبغي أن يتضمن هذا توسيع عضوية مجلس الأمن وزيادة الشفافية في أساليب عمله.

ولمواجهة التحديين التوأمين وهما السلم والتنمية المستدامة ينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تسير في خمسة مسارات متوازية.

وأول هذه المسارات أننا يجب أن نساعد على زيادة القدرات المحلية والإقليمية على معالجة حالات النزاع. وعلى سبيل المثال، فقد أشارت البلدان الافريقية، عبر منظمة الوحدة الافريقية، إلى استعدادها للاضطلاع بقسط أكبر من المسؤولية عن حل مشاكلها. واستجابة لذلك، ستتعاون النرويج مع شركائها في الجنوب الافريقي لتكوين احتياطيات جاهزة من الأفراد المؤهلين للانخراط في عمليات السلم التي تجرى برعاية الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية.

والمسار الثاني أنه يجب أن يبدي مزيد من الدول الاستعداد للإسهام في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم. فالمساهمون بالقوات التقليديين ليست لديهم القدرة على توفير جميع الأفراد اللازمين في المستقبل لمهام حفظ السلم الرامية إلى حل المنازعات وحماية السكان المحليين وتقديم المساعدات الإنسانية. والواجب على الأمم المتحدة والبلدان المساهمة التقليدية بالقوات مساعدة المساهمين المحتملين بالقوات بتدابير لبناء القدرات على غرار المساعدة التي تقدمها بلدان الشمال الآن لدول البلطيق.

والمسار الثالث هو أنه يجب تحسين قدرات الاستجابة السريعة والقدرات الاحتياطية للأمم المتحدة. والنرويج مستعدة للانضمام إلى الجهود المبذولة لاستنباط أدوات جديدة تمس الحاجة إليها لمواجهة حالات الأزمات بشكل سريع وفعال. كما يجب أن تشمل القدرة على الاستجابة السريعة المساعدات الإنسانية أيضا. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي في تنسيق جهود الإغاثة الإنسانية.

ولقد أولت النرويج أولوية عالية للتدابير التي تمكننا من الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة. ووضعنا نظام تأهب فعال للمساعدة في حالات الطوارئ يشمل توفير الأفراد والمواد. وأصبح من الممكن نقل معدات الطوارئ جوا خلال أربع وعشرين ساعة؛ وتواجد الأفراد ذوي الخبرة في الميدان خلال ٧٢ ساعة. وفي رواندا وصلت مؤخرا إلى الأمم المتحدة مستشفى ميدانية كاملة التجهيز مع ما يلزمها من أفراد في فترة زمنية قصيرة بناء على هذه الإجراءات. ولتحسين استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات من الدعم عرضت النرويج تقديم تسهيلات لإقامة مستودع طبي للأمم المتحدة يمكن فيه تخزين وصيانة المعدات والإمدادات الطبية اللازمة للأمم المتحدة للعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلم.

والمسار الرابع أننا يجب أن نزيد التشديد على تدابير لمنع نشوب الصراع. ويجب أن يكون للمجتمع الدولي حضور في المناطق غير المستقرة وأن يقدم الحوافز الاقتصادية وخبرات الوساطة والمراقبين لحقوق الإنسان. ويعد منع نشوب الصراع أفعل الطرق لاستخدام الموارد المحدودة. وستواصل النرويج النهوض بقسطها من المسؤولية، وعلى سبيل المثال في غواتيمالا التي نشترك فيها بفعالية في العملية السلمية جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين من مجموعة الأصدقاء. وأنشأت النرويج بنكا خاصا للموارد البشرية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية بوسعه أن يقدم الخبراء في فترة زمنية وجيزة لمساعدة البلدان والشعوب في جهودها لإقامة المجتمعات الديمقراطية.

ويجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد للعمل بحزم عند ارتكاب الفظائع. وينبغي تقديم الجرائم الخطيرة للمحاكمة أمام محكمة جنائية دولية. وقد أعطى إنشاء المحاكم المخصصة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا زخما للجهود الرامية إلى إنشاء محكمة دائمة. وينبغي أن يقتصر دور المحكمة على القضايا التي لا يتوافر لها قضاء وطني أو التي يكون القضاء الوطني فيها غير فعال.

والمسار الخامس أننا نطالب الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها بالقيام بدور رائد حاسم في تعزيز التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر. ويجب أن تعالج الجهود المبذولة لتحسين الأمن العالمي قضايا النمو الاقتصادي والتنمية والفقر بينما تضمن أن يكون استخدام الموارد الطبيعية في الحدود التي تتحملها طاقة كوكب الأرض. ويجب أن تصبح الأمم المتحدة قوة دافعة للتنمية المستدامة.

والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي له ولاية لمعالجة المشاكل ذات الطابع العالمي الحق، التي تؤثر على البيئة وعلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ولأقدم بعض الأمثلة الموجزة. إن المؤتمر المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق قدم إسهاما قيما لإدارة الموارد السمكية كما أننا سعداء لأن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالغابات تمكن منذ أيام قلائل من اتخاذ الخطوات الأولى في سبيل حماية وحفظ غابات العالم وإدارتها على نحو مستدام.

أود أن أشدد على الحاجة إلى بذل جهد متضافر داخل منظومة الأمم المتحدة لكي نكفل ترجمة نتائج المؤتمرات الكبرى، أي المؤتمر المعني بالسكان والتنمية المعقود في القاهرة، ومؤتمر التنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، ومؤتمر المرأة المعقود في بيجينغ، إلى قوانين وحقائق على الصعد المحلية والوطنية والدولية.

ومع تزايد السكان على الصعيد العالمي، نشهد تفشي أشد مسبَّة للكرامة الإنسانية، ألا وهي الفقر. إن عجزنا عن استئصال شأفة الفقر يؤرق ضميرنا الجماعي. فما دامت الفجوة بين الفقراء والأغنياء، سواء فيما بين الدول أو داخل الدولة الواحدة، في اتساع، لا يمكننا الزعم بأننا على الطريق الصحيح. وإن كان لنا أن نخفف من حدة الفقر فإنه يجب على كل من المانحين والمستفيدين أن يوفروا مزيدا من الموارد من أجل الأنشطة الرامية إلى تحقيق الرفاهة الاجتماعية، فينبغي أن يخصص للقطاع الاجتماعي ٢٠ في المائة على أقل تقدير من ميزانيات المساعدة الإنمائية ومن الميزانيات الوطنية في البلدان المستفيدة.

إن الصراع في يوغوسلافيا السابقة لا يزال بعيدا عن الحل حتى وإن كانت آفاق الحل التفاوضي تبدو أفضل بكثير مما كانت عليه إلى عهد قريب. وترحب النرويج بالاتفاق على المبادئ الأساسية التي أسفر عنها اجتماع جنيف في ٨ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد يجدر بنا الثناء على الولايات المتحدة الأمريكية لجهودها الدؤوبة. ومما له أهمية حيوية أن يواصل أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان فريق الاتصال، نهجهم المشترك

لحل الأزمة. وفي هذا السياق يستطيع وسيطا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يقدما إسهاما له شأنه.

والواقع أن نجاح جهود الوساطة يتوقف تماما على استعداد الأطراف للتوفيق. ونحن نحث بقوة جميع الأطراف على إبداء المرونة والالتزام بضبط النفس والامتناع عن أية محاولات للحصول على مزيد من المكاسب في ميدان القتال. ولا بد من إيلاء عناية خاصة للمشردين الذين يجب أن يسمح لهم - حيثما يستطاع - بالعودة إلى بيوتهم.

لقد حان الوقت للبدء في التفكير في تعمير تلك المنطقة التي دمرتها الحرب. الأمر الذي سيستلزم جهدا دوليا متواصلا. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي وغيره، بدور قيادي في برامج التنسيق في ميادين شتى مثل إعادة البناء في المجال الاقتصادي، والمعونة الإنسانية، ومساعدة اللاجئين، وبناء الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتقع على القادة المحليين مسؤولية جسيمة عن الحيلولة دون نشوب سباق تسلح جديد وامتهان حقوق الإنسان وتجدد التوترات في المنطقة. وسوف تواصل النرويج دعم عملية بناء السلام والرخاء في يوغوسلافيا السابقة.

وإنني أدعو الجمعية العامة أن توفر الدعم الكامل والمطلق لعملية السلام في الشرق الأوسط. فالاتفاق المؤقت الجديد يعد خطوة هامة وضرورية في متابعة اتفاق أوسلو. ونحن اليوم نحيي مرة أخرى القادة الفلسطينيين والاسرائيليين على شجاعتهم وتصميمهم. وبوصفي رئيسا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق أنشطة المانحين، أحث بقوة المانحين على الاستمرار في تقديم الدعم لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأحث بعض المانحين على زيادة الدعم المقدم منهم، وذلك بتوفير مساعدة اقتصادية للشعب الفلسطيني. إن اهتمامنا المشترك بالسلام في الشرق الأوسط هو أقوى مسوغ لتكثيف الدعم الاقتصادي للمناطق الفلسطينية.

إن التجارب النووية تمثل تهديدا للبيئة ولبحثنا عن الأمن الجماعي ويجب حظرها. ونحن نستنكر بشدة التجارب الصينية والفرنسية التي نخشى أن تعقد المفاوضات التي تجرى حاليا في جنيف حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث مرة أخرى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن إجراء المزيد من التجارب النووية اثناء المفاوضات وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

والألغام البرية من بين أكثر الأسلحة الفتاكة الشائعة الاستعمال. فهي تسبب معاناة عشوائية واسعة النطاق وتستمر في نشر الرعب لسنوات بل ولعقود بعد انتهاء الأعمال العدوانية. ونحن ندعو إلى فرض الحظر الشامل على انتاج الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها والاتجار فيها واستعمالها. وفي غياب هذا الحظر، نناشد جميع البلدان الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المعنية بالأسلحة اللاإنسانية. وأي تعزيز لبروتوكول الألغام البرية لن يكون مجديا ما لم يتم الانضمام إليه على نطاق عالمي.

وختاما أرجو أن أغتنم الفرصة التي تتيحها الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة لكي أجدد دعمنا للأمم المتحدة وأغراضها. ويتعين على كل منا أن يعمل على ضمان أن تصبح الأمم المتحدة ما نحن بحاجة إليه، وما يحق لأجيال المستقبل أن تتوقعه: وسيلة فعالة لحشد قوتنا، وتوحيد صفوفنا للحفاظ على السلام والنهوض بالتقدم الاجتماعي وحماية كرامة الإنسان.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية أنغولا، صاحب السعادة السيد فينانسيو دي مورا.

**السيد دي مورا** (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أولا، باسم حكومة جمهورية أنغولا وكل الوفد الذي يرافقني، أن أعرب عن غبطتي بانتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون أنه بفضل خصالكم الشخصية الممتازة والمهارة الدبلوماسية التي توفرت لكم سيُكفل النجاح لأعمال هذه الدورة الهامة. إن انتخابكم اعتراف في محله بالمساهمة الهامة التي يقدمها بلدكم لتعزيز السلام والأمن الدولي. وأؤكد لكم في هذه المرحلة تعاون وفد بلدي. إننا نتعهد، بكل تواضع وإحساس بالمسؤولية، باتخاذ كل ما من شأنه أن يدعم هذا العمل الشاق بل الجليل.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديري للرئيس السابق، السيد أمارا إيسي، على التفاني والإرادة اللذين أدار بهما أنشطة الجمعية خلال فترة ولايته. وأوجه

كلمتي بالمثل للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى الذي يبذل بحماس كل ما في وسعه لايجاد أفضل الحلول للمشاكل التي تواجهها الإنسانية، ملتزما بتزويد منظمتنا بالدينامية التي تحتاج إليها لمواجهة تحديات المستقبل.

إن الدورة الخمسين للجمعية العامة التي تتفق والعيد الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تهيئ لنا فرصة للتفكير المتعمق في مدى ما توصلنا إليه من تقدم صوب تحقيق أهدافنا الرئيسية، التي تتمثل، ضمن جملة أمور، في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغية النظر بتفاؤل أكبر وجرأة أكبر إلى التحديات التي تنتظرنا ونحن في عشية القرن ٢١.

عاد الرئيس إلى تولي الرئاسة.

والواقع أنه على الرغم من أن التغيرات التي حدثت في أعقاب الحرب الباردة قد أدت الى قدر من الانفراج في العلاقات الدولية، وروجت للقيم الديمقراطية بقدر لم يعرف من قبل قط، فقد ظلت الحالة الدولية تشهد مع ذلك تدهورا في الفترة الأخيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية. وتنتشر الصراعات من كل الأنواع مما يؤثر بشكل رئيسي على بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، وينشئ مناخا من عدم الثقة بالنسبة لمستقبل الجنس البشري.

ومع اقترابنا من مشارف القرن الحادي والعشرين، نواجه تحديات جديدة أكبر تقتضي القيام بعمل مشترك ومتضافر من جانب أعضاء الأمم المتحدة. وسيتطلب ذلك بناء هيكل ديمقراطي جديد في العلاقات الدولية بوجه عام.

ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى الى التفكير في أهداف الأمم المتحدة ودورها على النحو الوارد في الميثاق والى التركيز على تلك المهمة.

وينبغي أن تؤدي عملية إعادة هيكلة الأمم المتحدة الى دفع المنظمة الى وضع ترتيب من شأنه أن يعكس التحديات الجديدة التي نواجهها في عالمنا المعاصر، وأن يسمح لأعضائها بمشاركة أوسع في أنشطتها. ونحن مقتنعون بأن الهيكل الحالي للأمم المتحدة - ولمجلس الأمن بصفة خاصة - لا يلبي الاحتياجات الحالية للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وبالاضافة الى عملية إعادة الهيكلة الجارية في الوكالات التي تنسق أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سائر أنحاء العالم ينبغي إيلاء أولوية الى عملية إعادة هيكلة مجلس الأمن الذي ما زال تكوينه يعكس فترة الحرب الباردة. وينبغي أن يجري توسيع المجلس على نحو يشمل فئتي الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على حد سواء وسيتطلب ذلك أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى تحقيق التوازن الجغرافي.

ونحن نؤيد أيضا إعادة هيكلة أساليب العمل في الأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر شفافية.

وعلاوة على ذلك، من المهم أن نضمن فعالية الآليات والوسائل التي تكفل تنفيذ قرارات هيئات الأمم المتحدة. فقد اتخذت الجمعية العامة قرارات عديدة في السنوات الأخيرة، كما تم تحديد استراتيجيات عالمية هامة في محافل شتى عقدت برعاية الأمم المتحدة بهدف حل المشاكل التي تؤرق بال البشرية كلها. وتتراوح هذه المشاكل ما بين ظروف الحياة التي يعيشها الأطفال، والبيئة، وحقوق الانسان، ومشاكل السكان، والتنمية الاجتماعية ومؤخرا جدا مسألة حالة المرأة التي بحثت في مؤتمر بيجينغ.

لقد حان الوقت الذي يستلزم اتخاذ اجراءات في هذا الصدد. فسير العمل بطريقة غير مرضية في بعض آليات رصد تنفيذ القرارات والضعف الذي يتسم به التزام الدول يشكلان السبب الأساسي لعدم تنفيذ الكثير من التوصيات المتخذة.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم تواصل التدهور خصوصا فيما يسمى بالبلدان النامية، حيث وصلت اقتصادات العديد من هذه البلدان الى حافة الهاوية.

وهبطت المساعدات الرسمية للتنمية الى مستويات مؤسفة. وشهدت وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميدان التنمية ما أحدثته الأزمة المالية من تأثير شديد على ميزانياتها، مما أدى الى إجراء تخفيضات كبيرة في برامج عديدة كانت تستهدف العمل على رفع المؤشرات الإنمائية في بلدان شتى. ويكفي للتدليل على ذلك سرد مثال واحد وهو الإشارة التي وردت في التقرير السنوي

الأخير للأمين العام ومؤداها أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي عانى انخفاضا بلغ ١,٤ بليون من الدولارات في الفترة من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٦.

ولم تحقق برامج التكيف الهيكلي الجارية في بلدان شتى النتائج المرجوة منها، مما أدى الى إجراء تخفيضات في الموارد الوطنية في الميدان الاجتماعي. وتتسم هذه العوامل السلبية بكونها ذات طابع تجميعي، يضاف اليه العبء الثقيل للديون الخارجية، التي تستهلك خدمتها جزءا كبيرا من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المدينة.

وتأثرت بشكل سلبي قدرة افريقيا على سداد ديونها ليس فقط بسبب هياكلها الاقتصادية الضعيفة الموروثة من الماضي، بل أيضا بسبب الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة الداخلية. وبالنظر الى هذه الحالة، يصبح من الضروري اتخاذ تدابير تكون أكثر إنصافا وأقل ضررا، بحيث يمكن للبلدان المدينة أن تسدد ديونها الخارجية دون إعاقة لتنميتها ودون حاجة الى أن تتحمل القطاعات الأفقر من سكانها المزيد من التضحيات.

وينبغي أن تمنح المؤسسات المالية الدولية الرئيسية قروضا أكثر مؤاتاة للبلدان النامية، حتى لا تؤدي الإصلاحات التي يجري تطبيقها على اقتصادات كل منها الى تدهور سلامة تلك الاقتصادات.

إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يساند اقتصادات ما يسمى بالعالم الثالث. لذلك يصبح من الضروري إقامة نظام اقتصادي دولي يكون أكثر إنصافا ويخلو من التدابير الحمائية التي تعرقل العلاقات التجارية الدولية، وتنشئ وضعا تمييزيا ضد البلدان النامية التي أصبحت أغلبيتها بلدانا تشكل مصادر للمواد الخام والعمالة الرخيصة، وتستورد السلع المصنعة.

وفي رأينا أن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب والتكامل الاقتصادي الاقليمي، سيشكلان ردا كافيا على هذا الاتجاه. وقد ضربت بلدان الجنوب الافريقي التي تنتمي اليها أنغولا، مثالا طيبا للتكامل الاقليمي، في المجالين الاقتصادي والسياسي على السواء، بإنشائها الجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. ونظرا لما يتوقع من استقرار اقتصادي عام في الأقليم ولامكاناته الاقتصادية، فبمقدور الاقليم أن يتحول الى منطقة إنمائية هامة. ومن نفس المنطلق فإننا نقدر حق التقدير التكامل الاقليمي المشترك بين الدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وأنغولا عضو فيها أيضا.

وقد أوصت الجمعية العامة في قرارات متعاقبة بمنح الأولوية لقادتنا في شكل تقديم معونة إنمائية، إذ أنها أكثر منطقة في العالم عانت من الآثار المأساوية للاستعمار. إلا أن الواقع يشير إلى انخفاض كبير في الموارد المتاحة للتنمية. وهذا يفاقم من الحالة الاقتصادية الخطيرة في البلدان الافريقية التي تفتقر إلى رأس المال والتكنولوجيا، مما يزيد من الفقر ويجعل تلك البلدان معرضة لصراعات داخلية خطيرة.

وإذا كان صحيحا، كما أوضحنا لتونا، أننا نشهد، في كل مكان تقريبا، انتشار قدر من الصراعات الإقليمية يعرض السلم والأمن الدولي للخطر، فمن الصحيح أيضا أن تلك الصراعات وصلت في افريقيا إلى مستوى بالغ الخطورة. وليس مبعث القلق هو حجم هذه الصراعات فحسب، بل هو أيضا طبيعة هذه الصراعات. وما تتسم به من طابع عرقي أو عنصري أو ديني واضح يستخدم لتبرير النوايا التي تعرض وحدة عديد من الأمم وسلامتها الاقليمية للخطر.

إن الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا والتي لا يمكن التسامح بشأنها قد قوضت على نحو خطير قيم الكرامة الانسانية والتسامح. وهي تثبت قبل كل شيء، حاجة المجتمع الدولي الى التماس سبل جديدة للقضاء على بؤر الصراع وضمان الحماية للسكان المدنيين، وهم الناس الذين يجيئون في مقدمة ضحايا الصراعات الداخلية.

ونحن نشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع الداخلي في بوروندي. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي، وعلى الأمم المتحدة خاصة، أن تضطلع بمسؤولياتها حتى يتجنب ذلك البلد تكرار الأحداث السابقة وذلك عن طريق دعم الجهود التي تبذلها بعثة منظمة الوحدة الافريقية بجميع الوسائل الممكنة بغية النهوض بالسلام والاستقرار.

وفي الصومال ما زالت الحرب مستمرة بين الأشقاء وهي تمزق ذلك المجتمع وتهدد وجود ذلك البلد ذاته وسلامة أراضيه. ولا يمكن للمجتمع الدولي، وعلى الأخص

الأمم المتحدة، أن يقفا عاجزين عن تحمل المسؤولية إزاء الشعب الصومالي ولا ينبغي لهما ذلك.

ونحن نحيي ليبريا، للتطورات الأخيرة في ذلك البلد بفضل اتفاق السلام المبرم في أبوجا بين الأطراف المتحاربة. ونأمل أن يؤدي هذا الاتفاق في نهاية المطاف الى أن ينعم الشعب الليبري بالسلام الدائم.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإننا نضم صوتنا الى صوت المجتمع الدولي في حث الأطراف المعنية على مراعاة خطة الأمم المتحدة للسلام.

وتبذل حكومة جمهورية أنغولا أقصى ما في وسعها، بالرغم من المصاعب الداخلية التي تواجهها، لدعم جهود منظمة الوحدة الافريقية في إطار آليات منع وإدارة وتسوية المنازعات. وفي هـــذا السياق، لم نتردد في الإسهام في تسوية الأزمة التي واجهها شعب جمهورية سان تومي وبرنسيبي في أعقاب الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس. ولعل الجمعية تعلم أن الوساطة الانغولية ساعدت على استعادة المؤسسات الديمقراطية والنظام الدستوري في ذلك البلد. وقد تصرفنا باسم التضامن التاريخ الذي يربط بين شعبينا في خضم النضال المشترك في سبيل الحريات الديمقراطية واحترام قانون المؤسسات الدستورية.

وبفضل الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الناطقة بالبرتغالية، جنبا الى جنب مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا والبرتغال، والأمين العام للأمم المتحدة بطبيعة الحال، تمكنا في فترة وجيزة من الزمن من التوصل الى اتفاق بين الأطراف في ٢٢ آب/أغسطس الماضي.

ويعد الصراع الدائر بين بلدان يوغوسلافيا السابقة واحدا من أشد الصراعات التي شهدتها أوروبا منذ نهاية الحرب الباردة تعقيدا. وتشعر جمهورية أنغولا بالقلق إزاء هذا الصراع. ونحن نؤيد مبادرات السلام الحالية ونأمل أن يفضي الاجتماع المنعقد بين الأطراف المشتركة في الصراع وبين الوسطاء الى نتائج ملموسة، بما يرضي شعب المنطقة.

وقد اتسمت الحالة في الشرق الأوسط ببعض التطورات الهامة والملموسة منذ توقيع الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والبدء في تطبيع العلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة.

وهذا التقدم يبعث على التشجيع. ونحن واثقون من التوصل الى نهاية للصراع العربي الاسرائيلي اذا ما ظللنا نشهد الارادة السياسية والروح البناءة من جانب جميع الأطراف. وقد دافعت أنغولا على الدوام عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واستعادة الأراضي العربية المحتلة. ونحن نكرر هنا من جديد دعمنا لعملية السلام الجارية ونعرب عن معارضتنا لأعمال العنف التي تستهدف التشكيك في استمرار هذه العملية.

وما زالت مسألة تيمور الشرقية تثقل ضمير المجتمع الدولي. ومن الضروري أن نكفل لشعب تيمور الشرقية الحق المشروع في اختيار مصيره بحرية وأن يعترف بذلك الحق. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية جسيمة في هذا الصدد، وهي مسؤولية لا يمكنها التملص منها.

ومما يبعـــث على التشجيع بوجه خاص قيام حوار بين البرتغال واندونيسيا. ولكن لن تتحقق أي نتائج إيجابية، إلا إذا أخذت في الحسبان مصالح وخيارات شعب هذا الإقليم في عملية السعي الى إيجاد حل عادل ومقبول.

إن أنغولا تشاطر شعب تيمور الشرقية ماضيا مشتركا في مكافحة الاستعمار البرتغالي. وسنواصل بذل قصارى جهودنا بحثا عن حل عادل ومقبول.

إن الولايات المتحدة الامريكية، بإبقائها على الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لفترة تزيد على ٣٠ عاما، توجد معضلة تتنافى مع واقع عصرنا. ذلك أن هذا الحظر يمثل نكسة للجهود الدولية المبذولة للقضاء على آخر مخلفات الحرب الباردة. ولذا تكرر انغولا مجددا معارضتها لهذا التدبير الأحادي الطرفي، والذي يمثل أثره الذي يتجاوز اقليـــم الدولـــة التي قررتـــه انتهاكا للمعاييـــر الدوليـــة للتجارة الحرة والقانون الدولي.

وتبين الممارسة أن الحوار البناء هو أنجع اسلوب لحل الخلافات، وهذا يشابه ما حدث في التوصل الى حل لمشكلة الهجرة بين البلدين. ونعتقد أن الأمر يرجع الى شعب كوبا في أن يقرر مصيره بحرية.

ومن الواضح أنني لا أستطيع أن أمتنع عن الاشارة الى الحالة في بلدي، التي ستهم الكثيرين من الحاضرين هنا. ومن المعروف أن انغولا قد عثرت في نهاية المطاف على الطريق الى تحقيق السلام بعد سنوات طويلة من الحرب، وذلك بدءا بالتوقيع على بروتوكول لوساكا، والخطوات الأولية المتخذة لتنفيذ أحكامه. وهو اتفاق يكمل الهيكل الأساسي لعملية السلام التي أرستها اتفاقات بيسيس التي تم التوقيع عليها بوساطة من حكومة البرتغال.

ومنذ التوقيع على صك لوساكا في عام ١٩٩١، ووقف إطلاق النار المتفق عليه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تطورت الحالة في بلدنا بشكل كبير على الرغم من بعض الجوانب السلبية والعقبات التي سأذكرها بعد قليل. فقد توقفت الأعمال العسكرية الهجومية الرئيسية، مما أدى الى حرية حركة الناس والسلع في مناطق كثيرة تحت سيطرة الحكومة من البلاد. ونشهد الآن عودة آلاف المواطنين المشردين الى مناطقهم الأصلية.

وفي الميدان السياسي، بدأ حوار مباشر بين الحكومة ومنظمة اليونيتا، بين صاحب السعادة رئيس انغولا والسيد سافيمبي وقد يسر هذا الحوار حل مشاكل كثيرة تتعلق بتنفيذ الاتفاقات، لم يكن قد تسنى حسمها في لوساكا.

وإضافة الى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات هامة لتدعيم مناخ الثقة المتبادل، ولجعل المصالحة أمرا ممكنا. وفي هذا السياق، أيدت الحكومة مبادرة تشريعية تهدف الى تعديل الدستور لتعيين زعيم منظمة اليونيتا كأحد نائبي رئيس الجمهورية. وهذه البادرة السياسية الهامة، بالإضافة الى إدماج أعضاء اليونيتا في حكومة وحدة وطنية في المستقبل، ستهيئ الظروف للأنغوليين للتمتع بسلام نهائي ودائم في مناخ يسوده التسامح ويخلو من الكراهية والبغضاء.

وعلى الرغم من هذه الجهود، التي تعتبرها حكومتي إيجابية، لا يزال القلق يساورنا إزاء التأخيرات المفرطة في تنفيذ عملية السلام، التي يمثل إيواء قوات اليونيتا وتسريحها أهم المسائل التي لم تنفذ في إطارها بعد على النحو الواجب بمقتضى اتفاقات لوساكا. وقد ترتبت على هذا التأخير مشاكل وأحداث خطيرة وقعت مؤخرا في بعض مناطق البلد. وهذه الأحداث لا تشكل في هذا الوقت تهديدا خطيرا للسلام، ولكنها بؤر توتر خطيرة تشكك في الثقة اللازمة لتنفيذ اتفاقات السلام تنفيذا كاملا.

وتود حكومتي أن تنتهز هذه الفرصة للإعراب عن امتنانها للعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في انغولا. ذلك أن هذه البعثة قد كفلت بشكل عام احترام أحكام اتفاقات السلام، وضمت بلدانا كثيرة ممثلة هنا. ونعتقد أن الوزع الكامل لوحدات المشاة لحفظ السلام سيتيح مراقبة أفضل لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في لوساكا. "وستتطلب مرحلة ما بعد الصراع في أنغولا اتخاذ تدابير عاجلة ذات طابع اقتصادي واجتماعي خاص من أجل إخراج البلد سريعا من حالة الأزمة، وإعادة بناء هياكله الأساسية الانتاجية والاجتماعية، ومنع العودة الى الحرب. ويجب أن تكفل هذه التدابير إعادة الدمج الاجتماعي لآلاف العسكريين، الذين يتعين تسريح ٠٠٠ ١٥٠ عسكري منهم، وعودة اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا الى مناطقهم الأصلية.

وبينما أتحدث، يجري عقد اجتماع في بروكسل بين بلدي والاتحاد الأوروبي لوضع خطة عامة للمصالحة الوطنية. ومن هذا المنبر، نود أن نعرب عن شكرنا لجميع البلدان التي ساعدتنا ولجميع وكالات الأمم المتحدة التي مكنت من تنظيم هذا الاجتماع الهام، وهو أول اجتماع مائدة مستديرة في بروكسل. وحكومتي منصرفة بجد الى مهمة تحقيق المصالحة الوطنية في بلدنا. وكما قلنا من قبل، فقد وضع لهذا الغرض برنامج إنعاش مجتمعي، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وتبلغ الميزانية اللازمة لذلك ٧٠٠ مليون دولار، ستعرض على جميع الدول المانحة في بروكسل حتى يمكن في جملة أمور، تجديد النشاط الانتاجي الأساسي في الـ ١٨ مقاطعة التي تتكون منها البلاد، في أقصر وقت ممكن.

إننا ندرك أن الانتعاش السريع للاقتصاد في أنغولا سيعتمد إلى حد كبير على نجاحنا في تنفيذ هذا البرنامج وعلى تحقيق السلام والوئام في بلدنا. لقد شهد اقتصادنا انخفاضا بمقدار النصف في الناتج القومي الإجمالي وفي دخل الفرد نتيجة للحرب. ولذلك نود مرة أخرى أن نطلب من المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم المساعدة إلى

أنغولا بغية تحقيق السلام الكامل والمصالحة فيما بين جميع أبناء أنغولا. ونأمل أن يصبح ذلك حقيقة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة الخارجية في ايسلندا سعادة السيد هالدور أسغريمسن.

**السيد أسغريمسن** (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، إسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم وأن أعرب عن ارتياحي العميق لرؤية ممثل البرتغال، وهي حليف وعضو قدير في المجتمع الدولي، يتولى رئاسة الجمعية العامة في السنة الخمسين لانشائها.

إن الاحتفالات بالذكرى السنوية مناسبات لإعلان المنجزات السابقة والاحتفال بها. وإن أعظم منجزات الأمم المتحدة هو بقاؤها طوال نصف قرن تقريبا، طغت فيها علاقات الدول على الرؤيا السامية لميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم، فعندما نحتفل بمرور نصف قرن على منظمتنا فإننا نحتفل أيضا بانتصار الأمل على اليأس وانتصار صدق النوايا على اللامبالاة. وأخيرا أتيحت الفرصة للأمم المتحدة لتستعيد مكانتها وتتمسك بمبادئ الميثاق.

ينبغي لنا في الوقت نفسه أن نتعلم من أخطائنا. وفي هذا الصدد يأتي في المقام الأول الصراع المآساوي في البوسنة والهرسك. فعلى الرغم من الجهود الإنسانية المضنية وجهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، تبدو المنظمة في أنظار العالم غير قادرة على منع التفكك الهمجي لدولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أننا جميعا ندرك أن الأمم المتحدة لا تستطيع أبدا أن توفر ضمانات ثابتة ضد الشر والظلم، فإن عليها أن تواجه في المستقبل مثل هذه التحديات بأسلوب أكثر حزما. ولذلك يجب أن نطالب أنفسنا بالمزيد وأن نتعلم كيف نستخدم الآلية التي لا غنى عنها التي توفرها الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية. وينبغي كذلك أن نتذكر أنه لا يمكن لأي منظمة مهما كانت كفاءتها أن توفر الإرادة السياسية لدولها الأعضاء.

ومع ذلك لا ينبغي أن نسمح للنكسات التي شهدناها مؤخرا أن تلقي بظلالها على المكاسب الكبيرة، التي تحققت في جبهات عديدة في العام الماضي، على المستويين العالمي والاقليمي. واسمحوا لي أن أذكر بعضا من هذه المكاسب.

لقد استمرت مسيرة الديمقراطية عن طريق تنظيم انتخابات حرة في أجزاء مختلفة في العالم، ويعيش عدد متزايد من الشعوب الآن في ظل حكومات ديمقراطية تعددية. وقد أسهمت المنظمة في السنوات الأخيرة في نجاح الانتخابات في عدد كبير من الدول الأعضاء.

لقد عقد مؤتمران هامان للأمم المتحدة في أوائل هذا العام. وإذا تتبعنا هذين المؤتمرين عن كثب لوجدنا أن كلا منهما حقق تغيرا ملموسا في حياة الشعوب في كل مكان. لقد قررنا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس أن تكون الشعوب محور عملية التنمية وأن نواجه مشكلة الفقر العالمي بطريقة أكثر فعالية. وفي المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بيجينغ والذي اختتم مؤخرا، تعهدنا بمنح المرأة المزيد من القوة وادخالها كشريك متساو في جميع مجالات المجتمع. فبوسع النساء والرجال سويا وعليهم معا أن يقيموا وحدة قوية تقوم على المساواة والتنمية والسلام.

وفي مجال القانون الدولي برزت منجزات الأمم المتحدة مرة أخرى بإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وباعتماد الاتفاق الخاص بتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحماية وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الترحال في آب/أغسطس.

وفي أيار/مايو اتخذت خطوة تاريخية صوب إنقاذ العالم من التهديد بنشوب حرب نووية. وينتظر أن يترتب على القرار الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون أية شروط، إلى تمهيد الطريق للحظر الشامل الذي يمكن التحقق منه للتجارب وللاتفاق على وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن المؤسف أن الصين وفرنسا لم تستمعا إلى النداء العالمي لوقف التجارب النووية.

وعلى المستوى الإقليمي توجد أيضا بعض التطورات التي نرحب بها. وبرغم أن الطريق لم يكن سهلا فقد أمكن إحراز المزيد من التقدم لتحقيق السلم

الشامل في الشرق الأوسط. وقد شهدنا الجهود المشتركة من جانب الاسرائيليين والفلسطينيين لإنهاء الصراع فيما بينهم. وإننا نقدم لهم تهانينا المخلصة للاتفاق التاريخي الذي سيوقع في نهاية هذا الأسبوع.

هذه منجزات كبيرة تؤكد أن العمل الشاق الذي يسترشد بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة يمكن أن يحقق ثماره. ونحن مطالبون الآن بالمزيد من هذا التفاني في الوقت الذي تستعد فيه المنظمة لمواجهة التحديات المعقدة التي يفرضها القرن الحادي والعشرون.

وفي مقدمة هذه التحديات ضرورة إقامة السلام وصيانته. ولئن كان التهديد بحدوث كارثة نووية قد تضـــاءل فإننا لا نزال نعيش في عالم تمزقه الحروب. ولا تزال النفقات العسكرية السنوية تساوي تقريبا دخل النصف الأكثر فقرا من سكان العالم. إن عائد السلام الذي كنا نأمل في تحقيقه بعد انتهاء الحرب الباردة، لا يزال بعيد المنال بالنسبة للكثيرين منا.

لقد ذكر الأمين العام بحق أن هناك صلة قوية بين السلام والتنمية. ولا يمكن تحقيق أحدهما دون وجود الآخر. فالسلام شرط أساسي لرفاه جميع الشعوب، وعلى المدى الطويل لن نتمكن من حماية أنفسنا من ويلات الحرب، إلا إذا قمنا بالاستثمار الضروري في الهياكل الأساسية للسلم. وهذا يتضمن في جملة أمور معالجة حالة الحرمان التي لا تزال تواجه البشرية.

إن التحدي في مجال التنمية لا يمكن أن يواجه بصياغة قطباها إما الحكومة وإما السوق. ويجب بدلا من ذلك أن نستخدم إطارا شاملا يربط بين الديمقراطية والمجتمع والاقتصاد والبيئة ويراعي بعناية الظروف الإقليمية والمحلية. وفي هذا الصدد مهد الأمين العام الطريق لهذا في تقريره الواقعي. واسمحوا لي أن أتناول بعض جوانب قضية التنمية التي تهم بلدي على وجه خاص.

وأبدأ أولا بكلمة عن الديمقراطية. يقال في بعض الأحيان إن الديمقراطيات لا تصنع الحروب؛ وإننا، بالنهوض بالديمقراطية نعزز السلام أيضا. وهذا يرجع جزئيا إلى أن اثنتين من الدعائم الإنسانية للديمقراطية هما التسامح واحترام عادات الآخرين وتقاليدهم وآرائهم. ولكن التسامح واحترام التنوع يجب ألا يساء تفسيرهما. فنحن نعيش في عالم حافل بالتنوع الثقافي الثري الذي من واجبنا أن نرعاه ونحميه. إلا أنه لا يجوز إطلاقا استخدام تعدد الثقافات ذريعة للمساس بحقوق الإنسان الأساسية والعالمية.

وايسلندا تعلق أهمية متواصلة على الجهود الدولية الرامية إلى خلق بيئة عالمية تفضي إلى نمو اقتصادي يفتح أبواب العمل. ولكن النمو الاقتصادي لا يجوز أبدا أن يكون هدفنا الوحيد دون مراعاة القيم الإنسانية.

وحماية البيئة مصدر آخر من مصادر القلق الرئيسية. وقد اتخذت خطوات كبيرة هامة في هذا المجال منذ مؤتمر قمة الأرض المعقود في ريو. أما تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون وهما خطران رئيسيان يهددان النظام الإيكولوجي العالمي، فيجري تناولهما الآن على أساس اتفاقيات ملزمة قانونا. ولكن الكثير يتوقف على العمل المنسق لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها. وفضلا عن ذلك تقوم الحاجة إلى تكريس مزيد من الاهتمام للبيئة البحرية.

إن تلوث البيئة البحرية، ما لم يتم احتواؤه، يمكن أن يترك أثرا خطيرا على المستوطنات البشرية في بعض مناطق العالم، وليس بأقلها مجتمعات الشعوب الأصلية. وفي هذا الصدد، تشكل الملوثات الكيميائية التي تتخذ شكل مواد عضوية دائمة، مصدر قلق خاص لمجتمعات بأكملها تعتمد على الموارد البحرية الحية كمصدر لرزقها.

ورأي ايسلندا الثابت هو أن هذا الخطر لا يمكن التصدي له إلا من خلال إطار عالمي وملزم قانونا، مثل الإطار الذي يحكم تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون. لذا، تعلق حكومتي أهمية خاصة على المؤتمر المعني بحماية البيئة البحرية من المصادر البرية، المزمع عقده في واشنطن في وقت لاحق من هذا العام، ونحن نحث الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور نشط في هذا المؤتمر.

إن الموارد البحرية الحية يمكن أن تسهم إسهاما هاما في الأمن الغذائي في عالم يواجه نموا متسارعا في عدد السكان. فهذه الموارد تمد ملايين الناس بالطعام وأسباب الرزق، وإذا استخدمت بطريقة مستدامة فإنها توفر إمكانات متزايدة لتلبية الاحتياجات الغذائية والاجتماعية،

وخاصة في البلدان النامية، على نحو ما جاء مؤخرا في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة.

لذا، يؤسفنا كثيرا أن ما يقرب من ٧٠ في المائة من أنواع الأسماك التقليدية في العالم، وفقا لنفس الوكالة، إما يستغل بالكامل أو يتعرض لاستغلال مفرط أو استنفد بالكامل، أو أنه في سبيله إلى إعادة البناء بعد نضوبه في أوائل التسعينات. ومن الواضح أن القدرة على تلبية الطلب العالمي على الغذاء من مصادر بحرية في السنوات القادمة ستتوقف، إلى حد بعيد، على اعتماد سياسات معقولة لحفظ وإدارة مصائد الأسماك. ومن واجبنا في كل الأزمان أن ننظر إلى النظام الإيكولوجي للمحيطات باعتباره كلا لا يتجزأ، وأن نستخدم جميع أنواع هذا المورد الشاسع - والحساس في آن واحد، بأسلوب مستدام.

ومن هذا المنظور تكتسب نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال أهمية كبرى، حتى وإن لم تكن بحال من الأحوال القول الفصل في هذا الموضوع. واسمحوا لي أن أؤكد أن قانون البحار هو المجال الذي تنشغل به ايسلندا أكثر من غيره، ابتداء من عام ١٩٤٩، حينما كلفت لجنة القانون الدولي، بناء على اقتراح من ايسلندا، بمهمة دراسة جميع جوانب قانون البحار. وستواصل ايسلندا دورها النشط في تنفيذ اتفاقية قانون البحار.

إننا نعيش في حقبة يتزايد فيها الطلب على الموارد الطبيعية المتضائلة. ومن دواعي الارتياح إذن أن التعاون الدولي بدأ الآن يمتد تدريجيا إلى المنطقة القطبية الشمالية، وهكذا كسر أخيرا حاجز ما أشار إليه المستكشف الايسلندي - الأمريكي فيلهبالمور ستيفانسون ذات مرة على أنه:

"الأفكار الموروثة العتيقة عن أهوال الشمال المتجمد"، "أرض قفر لا حياة فيها، يكتنفها صمت أبدي".

إن موارد القطب الشمالي طائلة. وينبغي لأمم تلك المنطقة أن تنمي قدرتها وأن تعمل معا في الميادين الاقتصادية والبيئية والثقافية. ومن ثم، تعلق حكومة بلدي أهمية قصوى على المشاورات التي جرت فيما بين حكومات الدول القطبية الشمالية الثماني لإنشاء مجلس القطب الشمالي.

وقد أجرينا مناقشات مكثفة بشأن تغييرات في مجلس الأمن، من بينها مناقشات عن إمكانية توسيع عضويته. وترى ايسلندا أن الهدف الأساسي من توسيع عضوية المجلس يجب أن يكون تعزيز قدرته على الاضطلاع بالواجبات الموكلة إليه. ونعتقد أنه ينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. وأود في هذا السياق أن أعرب عن تأييد حكومتي لفكرة إعطاء ألمانيا واليابان عضوية دائمة في مجلس الأمن.

إلا أن الإصلاح لن يفيدنا كثيرا إذا ما فشلنا في معالجة الحالة المالية الخطيرة في الأمم المتحدة. وهنا أشاطر الأمين العام تماما شواغله العميقة التي أعرب عنها في تقريره الشامل عن حالة المنظمة. وعلى الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها في الميزانية العادية، بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق. وإذا لم تكن كل الدول الأعضاء على مستوى التزاماتها، فسنضطر إلى اتخاذ القرار السياسي المحتم بتقليص أنشطة المنظمة. وفي وقت يتعاظم فيه الطلب على خدمات الأمم المتحدة، وتسنح فيه للمنظمة فرصة للنجاح أفضل من أي وقت مضى، سيكون هذا القرار خطوة مؤسفة حقا. وبدلا من ذلك، فلنغتنم فرصة الذكرى السنوية الخمسين، ونقطع على أنفسنا عهدا صادقا بوضع المنظمة على أساس مالي سليم.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الكلمة الآن لوزير خارجية نيكاراغوا، صاحب السعادة السيد إرنستو ليل.

**السيد ليل** (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من دواعي سروري، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذا العيد الخمسيني للأمم المتحدة. أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، وللرئيس السابق، السيد أمارا إيسي.

إننا على اقتناع بأن دعم الإصلاح الفعال والموضوعي للأمم المتحدة يجب أن يكون واحدا من أهم بنود هذه الدورة.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاماشو أوميستي (بوليفيا).**

والطريقة الوحيدة للاقتراب من إنشاء نظام دولي جديد هي تجديد إيماننا بالتعددية وإيلاء الأمم المتحدة دورها المركزي الذي لا غنى عنه سعيا إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل المعقدة التي تواجهها جميع مجتمعاتنا.

لقد مضى نصف قرن منذ تأسيس الأمم المتحدة، وقد أظهرت، بنجاحاتها ونكساتها وإنجازاتها ومشاكلها أن التعاون الدولي المنظم وحده سيجعل من الممكن منع حدوث صراعات جديدة. ومن المتعذر تصور العالم اليوم بدون هذه المؤسسة العالمية. والتغيرات العميقة التي حدثت منذ تلك الحقبة، ومتطلبات المستقبل تجعل، من الضروري للأمم المتحدة أن تتجدد، ويعاد تنشيطها وإصلاحها وتعزيزها.

ومن حقنا إذن أن نسأل أنفسنا عن الشكل الجديد الذي ستتبدى به منظمتنا الأمم المتحدة في عالم متغير وشامل ومترابط ذلك أنه لا يمكن فصل تحول الأمم المتحدة عن التحولات العميقة التي تمر بها الديمقراطية نفسها في جميع أنحاء العالم. فلا بد من إصلاح منظمتنا على أساس المفهوم الجديد للديمقراطية.

إن مفهوم الديمقراطية في العالم قد تغير. فالديمقراطية لم تعد مفهوما جامدا، وهي لا تقتصر على الشؤون الداخلية للدول. إن الديمقراطية تراث من القيم المشتركة بين البشرية بأسرها. والديمقراطية اليوم ديناميكية، وبغية أن تتصف بطابع عميق، ينبغي فهمها باعتبارها عملا غير مكتمل يمر دائما في حالة تحول.

وأود أن أؤكد اليوم على جوانب مختلفة لهذا التحول الديمقراطي الدولي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي يجب على منظمتنا أن تمر به.

أولا، نحن نبتعد عن جدول الأعمال السياسي ونتجه صوب جدول الأعمال الاجتماعي. فمؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، الذي انعقد في الدانمرك، ذكرنا بأن الهدف النهائي لجميع الجهود التي نبذلها يتمثل في تحسين ظروف حياة شعوبنا ومستوى عيشها. ولقد ولدت منظمتنا في الحقبة الجيوسياسية التي اتصفت بالمواجهة بين الشرق والغرب والانقسام الثنائي القطب. واليوم ننتقل إلى عالم ينقسم إلى تكتلات اقتصادية حيث تطالب السياسات الاجتماعية بالمكان المركزي اللائق بها.

إن على منظمتنا واجب تيسير هذا التحول من عالم منقسم فيما بين الدول العسكرية الكبرى إلى عالم تقف فيه الديمقراطية والكفاية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على رأس نظام عالمي جديد.

ثانيا، تنتقل الديمقراطية من نظام المركزية في صنع القرار إلى مشاركة السكان في المجتمع على نطاق واسع. وبهذه الطريقة، ننتقل من الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية المشاركة، حيث تعود السلطة والاختيار بطريقة ما إلى المجتمعات، ويعني هذا التحول إتاحة المزيد من فرص الحوار وتوافق الآراء الداخلي داخل مجتمعاتنا. وحسبما قيل في مناسبات أخرى، فإن مفهوم السلام الدولي يفسح المكان لمفهوم السلام الداخلي داخل دولنا. وقد قال الأمين العام بنفسه في السنة الماضية في مأدبة الغداء التي أقامها لرؤساء الدول بأن الحروب لم تعد تشن فيما بين الدول، بل تشن داخل دولنا. ولهذا السبب من الأهمية بمكان تعزيز المصالحة والتفاوض في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

ثالثا، إننا ننتقل من البيروقراطية إلى الحكم الصالح. ويتطلب هذا التحول إيلاء اهتمام خاص لإصلاح الدولة وتحديثها. وينبغي أن تكون الكفاية والفعالية المصطلحين الجديدين السائدين في مجال الإدارة العامة.

رابعا، إننا ننتقل من المنظور الأحادي الذي طبع العالم بطابعه إلى التركيز على الجنسين، الذي يفسح المجال أمام المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في المهام الكبرى في عصرنا. فالمساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة مبدأ أساسي لتحقيق التنمية الحقة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فتح المؤتمر الذي انعقد مؤخرا في بيجين فصلا جديدا أمامنا يفضي بنا إلى تحقيق هذا الهدف الجديد.

ويتعين على منظمتنا أيضا أن تستوعي التحول من المفهوم الجزئي للتنمية إلى المفهوم المتكامل للتنمية

المستدامة. ويتطلب هذا المفهوم الجديد منا الجمع بين البعد السياسي والأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية بل والعرقية لعمليات التنمية.

إن أمريكا الوسطى، وهي منطقة اعتمدت الديمقراطية بعد خروجها من دمار الحروب والصراعات - وهي منطقة، حسبما قال رئيس السلفادور، السيد أرماندو كالديرون سول بعد ظهر هذا اليوم، تمر بمرحلة جديدة في تاريخها - قد اعتمدت أيضا نموذجا جديدا من التنمية المستدامة، يجعل منطقتنا أول منطقة في العالم تحاول من خلال الوفاء العيني بالالتزامات في جميع المجالات، أن تجعل من اتفاقات مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية حقيقة واقعة.

ونحن أبناء أمريكا الوسطى ننتقل من نموذج الأمن العسكري المتمحور حول قطبي القوة إبان الحرب الباردة إلى النموذج الجديد للأمن الديمقراطي. لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تخطو الخطوة الأولى في هذا المفهوم الجديد للأمن، الذي لا يقتصر على الجانب العسكري. بدلا من ذلك، ينبغي أن يكون الأمن الإنساني هو المحور الجديد لهذا النموذج الجديد للأمن العالمي.

إننا، نحن أبناء أمريكا الوسطى، نناقش اليوم معاهدة بشأن الأمن الديمقراطي، وضعتها نيكاراغوا، وهي تكرس مفهوم الأمن الجديد هذا الذي لم يعد يرتكز على عدد الأسلحة ونوعيتها، وإنما على نوعية حياة الإنسان، وفعالية المؤسسات الديمقراطية، والأمن المدني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالأسلحة، والتعاون في جميع المجالات. ولقد توصلنا نحن أبناء أمريكا الوسطى إلى استنتاج مفاده أن الديمقراطية وتحسينها هما أفضل طريقة لتعزيز الأمن الإقليمي.

ويجب أن ندرك أننا نمر أيضا بمرحلة انتقالية إلى ما نسميه الديمقراطية الوقائية. ونعني بهذا أنه ينبغي لنا أن نتوقع حدوث صراعات وأن نتبين أسبابها حتى لا نضطر إلى حلها فيما بعد بواسطة قوات حفظ السلام التابعة لهذه المنظمة. لهذا السبب قلنا دائما إن أفضل عملية لحفظ السلام هي العملية التي يمكن أن نتجنبها، ولن نضطر أبدا إلى الاضطلاع بها. وهذا يعني أيضا إعادة توجيه الجهود في مجال تعزيز حقوق الإنسان - فلا نعالج هذا الموضوع بعد الآن باعتباره مجرد قائمة لانتهاكات الحقوق والحريات الأساسية، ونبذل جهودا حثيثة من أجل تعزيز الاحترام لتلك الحقوق وحريات الإنسان.

وينبغي لمنظمتنا في عمليتها الإصلاحية أن تأخذ بعين الاعتبار أيضا أن التجارة والاستثمار لم يعودا مجرد عاملين اقتصاديين؛ فقد أصبحا عنصرا حقيقيا لدعم تلك العمليات الديمقراطية التي تشكل جزءا من التنمية الاقتصادية. فالمعارك التي كانت تشن من قبل في ساحة القتال تشن الآن في الأسواق الدولية. ويجب أن نفهم أنه هنا أيضا تشن معركة من أجل استدامة الديمقراطية وتقدمها وتنميتها.

ونحن نتحول أيضا من عالم موزع بين الفقر والثراء إلى عالم يركز من جديد على إقامة تحالف حقيقي من أجل التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وينبغي أن يترك عصر المواجهة مكانه لعهد جديد من التعاون الرامي إلى الإقلال من التفاوت بين الشمال الثري والمزدهر والجنوب المحروم والفقير.

ونحن بحاجة إلى التحول من عهد عدم تكافؤ الفرص إلى عهد تحقيق الديمقراطية في مجال التنمية. وأعني بهذا، على المستوى الداخلي، توسيع قاعدة الانتفاع بالتقدم لعدد من رجال الأعمال الصغار والمتوسطين يتزايد باطراد. وعلى المستوى الدولي ينطوي تحقيق ديمقراطية في مجال التنمية على تقاسم منافع التقدم بين البلدان بطريقة أكثر إنصافا.

ولا يمكن إعادة النظر بعمق في هيكل منظمتنا دون النظر إلى التغيرات العميقة الجذور التي حدثت في العالم والتي تثري الكثير من قيمنا ومفاهيمنا وأهدافنا وتوسعها في الوقت الذي تفرض فيه تحديات جديدة.

ولهذا السبب من المهم جدا التأكد من أن إصلاح الأمم المتحدة يستند إلى هذا التجريد الشامل للديمقراطية التي يشكل تعزيزها الأولوية السياسية الأساسية للنظام العالمي الجديد الذي نرسي جميعا دعائمه.

وأود أن أؤكد هنا على أن الديمقراطيات الجديدة والمستعادة التي اجتمعت في ماناغوا في عام ١٩٩٤ يمكن أن تفعل الكثير وتقول الكثير بالنسبة لمستقبل منظمتنا وقيمها. ويعتبر تعزيز الديمقراطية في المجتمعات التي عاشت في ظل المذاهب الشمولية في

هذا القرن أمرا أساسيا لدعم هذه الرؤية الجديدة للأمم المتحدة.

وقد عول بلدي دائما على تعاون الأمم المتحدة الذي لا يقدر بثمن من أجل إكمال عملية تحول تتميز بتعقيداتها. ولقد صحبتنا الأمم المتحدة في الطريق من نيكاراغوا الحرب إلى نيكاراغوا السلام؛ من نيكاراغوا المقسمة والخالية من المؤسسات الديمقراطية إلى نيكاراغوا جديدة تنعم الآن بالحرية الكاملة. وهذه الأمم المتحدة نفسها تصاحبنا في عملية تعزيز ما أحرز من تقدم مع انتفاعنا بمزايا التنمية الاقتصادية.

وأود التذكير مع امتنان خاص بالقرارات المختلفة الصادرة عن هذه الجمعية العامة والتي تطالب الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية بمواصلة تقديم الدعم إلى نيكاراغوا بمزيد من السخاء والمرونة، مع مراعاة ظروف بلدنا الاستثنائية.

وتواجه نيكاراغوا الآن تحدي الانتهاء بنجاح من المرحلة الأولى من عملية تحولها مع إيلاء اهتمام خاص إلى التغلب على الفقر المدقع وبتحديث مؤسساتها وتحسين قدرتها الإنتاجية. وتستعد نيكاراغوا لإجراء انتخاباتها القادمة في عام ١٩٩٦ وبذلك تخطو خطوة جديدة نحو تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المنظمة اشتركت لأول مرة في تاريخها قبل ست سنوات في مراقبة الانتخابات وقد حدث هذا في نيكاراغوا. وأود اليوم أن أدعو الأمم المتحدة إلى المشاركة مرة أخرى بصفة مراقب في هذه الانتخابات الجديدة التي تشكل مرحلة حساسة في عمليتنا الديمقراطية.

وأمام هذه التحديات لا يسعنا إلا استمرار التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع البلدان الصديقة لنرسي نهائيا الأسس المتينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام الدائم. ولا يزال أمام الأمم المتحدة الكثير من العمل في نيكاراغوا.

وأود أن أشير الآن إلى موضوع إصلاح هذه المنظمة. نحن بحاجة إلى التحرك بسرعة في مسألة إضفاء الديمقراطية على الأمم المتحدة وعلى جميع أجهزتها الرئيسية. وفي هذا المسعى تؤيد نيكاراغوا تماما زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لكفالة التمثيل العادل لكل المجموعات الإقليمية، بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء. وفي هذا السياق نؤيد انضمام ألمانيا واليابان فهما بلدان نثق أنهما سيسهمان كثيرا في فعالية مجلس الأمن.

وعلينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز الإصلاحات الإدارية وإصلاح الميزانية بحيث تصبح منظمتنا أكثر كفاءة. ونرى أن من الضروري مواصلة التعزيز الوظيفي والتنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينبغي أن يواصل دوره بوصفه الأمين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول الأعضاء.

ولا نستطيع التحدث عن إصلاح الأمم المتحدة دون الحديث عن إصلاح الجمعية العامة. فلا بد من تنشيط الجمعية التي ينبغي لها تنسيق أنشطتها على نحو أوثق مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة. وينبغي أن تناط برئيس الجمعية مهام أكثر تحديدا وفقا للظروف الجديدة التي أشرت إليها آنفا.

ولا يمكن أن يتم إصلاح في الأمم المتحدة مالم تحل الآزمة المالية التي تمر بها المنظمة. ويجب أن تدرس المشاكل المالية المستمرة بطريقة أمينة وعملية، لأن مصداقية المنظمة معرضة للخطر.

ونحن على يقين من أن برنامج التطوير سيكون استراتيجية متماسكة تتسق لا مع النظرة الجديدة إلى التنمية العالمية فحسب بل أيضا مع أهداف ومقاصد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. ومن الضروري أن يوضع برنامج خلاق للتنمية صالح للعالم ويجمع بين المساعدة من أجل التنمية والتجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا وإيجاد حل معقول لمشكلة الديون والنقل السلبي للموارد.

ومن العمد الرئيسية في سياسة نيكاراغوا الخارجية نزع السلاح العام والكامل سواء أكان نوويا أم تقليديا. ولذا فإن نيكاراغوا قلقة إزاء التجارب النووية الأخيرة في المحيط الهادئ.

وتتضامن نيكاراغوا مع ٢١ مليونا من سكان جمهورية الصين في تايوان، وفي هذا السياق ندعو إلى إيجاد حل للوضع الاستثنائي في جمهورية الصين بطرق سلمية وفقا لمبادئ الحل السلمي للمنازعات بين

الـــدول وفـــي إطار إنشاء لجنة مخصصة تابعة للجمعية العامة.

وتغتنم نيكاراغوا هذه الفرصة مرة أخرى لتحيي شجاعة وتصميم شعب جنوب أفريقيا لإقامة جنوب أفريقيا جديدة متحدة وغير عنصرية.

وبالنسبة لموزامبيق نرجو أن تستمر عملية التصالح وأن يسير هذا البلد الشقيق الصبور أخيرا في طريق النمو الاقتصادي والتنمية.

ونرجو بالمثل أن تعزز أنغولا إقامة سلم متين ودائم لا غنى عنه للمصالحة الوطنية والتعمير.

وفيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية والشرق الأوسط، نحن سعداء للتطور الإيجابي الذي لا رجعة فيه نحو حل عادل ودائم للنزاع. ونرحب ترحيبا حارا بالاتفاقات الأخيرة بين إسرائيل وفلسطين.

ويشعر بلدي بقلق متواصل إزاء الحالة في الصومال وليبيريا ورواندا ويعتبر أن من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة رئيسية، جهودا أكبر لإعادة الاستقرار والسلم لتلك البلدان.

وفـــي أوروبـــا نحـــن قلقـــون بالنسبة للبوسنة والهرسك بشأن استمرار الأعمـــال العدائيـــة ونأمـــل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وتحيي حكومة نيكاراغوا كما تقر البيان المشتـــرك والمبادئ الأساسية المتفق عليها التي وقعتها مؤخرا البوسنة والهرسك وكرواتيا ويوغوسلافيا.

وختاما أود القول إن نيكاراغوا وأغلبية شعوب العالم تولي منظمتنا ثقتها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لأننا نعتبر أن الوقت قد حان لأن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها الكاملة وفقا لميثاقها. ونيكاراغوا على استعداد في ظروف السلام والانسجام التي تمر بها لأن تدعم هذه الصورة الجديدة للأمم المتحدة القائمة بدورها على نظرة جديدة إلى الديمقراطية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة الأونورابل دين بارو، نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية والأمن القومي والمدعي العام لبليز.

**السيد بارو** (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك بطبيعة الحال وقع خاص للتهاني التي نقدمها للسيد الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. وسيتسم عمله بالتحدي في هذه السنة الفاصلة على وجه الخصوص. ويتعهد وفد بليز بالتعاون التام في المساعدة على ضمان نجاحه في الرئاسة.

ويدرك العالم كله الأهمية التاريخية لسنة الاحتفال بالذكرى الخمسين هذه. وقد بذل جهد كبير تمهيدا لهذه الدورة. ولهذا نعرب أيضا في هذا المنعطف عن شكرنا للرئيس السابق، صاحب السعادة السيد أمارا إسي، الذي كانت مهمته الاشراف على الأعمال التحضيرية وتنفيذها.

وإذا كان هذا عام احتفال، فهو أيضا عام حساب. ومن المحتم أن يركز اليوبيل الاهتمام أكثر من ذي قبل على منظمتنا. فهل يمكن أن نتحمل التمحيص الذي نتسبب فيه؟ وهل سجلنا، إذا ما قيمناه، يفي بتصور المؤسسين؟ وفي عالم تغير منذ عام ١٩٤٥ علـــى نحـــو لا يكاد يعرف معه، هل نحن على استعداد للدور المتغير الذي يجب أن تقوم به الأمم المتحدة الآن؟

لقد ظهرت أكثر من ١٠٠ دولة إلى الوجود منذ عام ١٩٤٥. والقضايا المختلفة التي تستأثر الآن بجداول الأعمال العالمية تحفل بمجموعة من المشاكل. لهذا تتكاثر بدرجة كبيرة واجبات منظومة الأمم المتحدة وأعباؤها. فهل يمكن للأمم المتحدة أن تتحمل ذلك؟ وهل نحن، الدول الأعضاء، على استعداد لاستثمار جهودنا، مع الموارد اللازمة، للتعامل مع الواقع الجديد؟

هذه هي الأسئلة التي يبدو أنها تحتاج إلى اجابات عاجلة.

إلا أننا عندما نفكر في المستقبل يستحسن أن ننظر إلى الماضي. وأود أن أنظر الآن بايجاز إلى سجلنا التاريخي وأن أبرز بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل بليز.

قبل أربعة أيام فقط احتفلت بليز بالذكرى الرابعة عشرة لاستقلالها. وقد تأخر الاستقلال كثيرا بسبب

المطلب الإقليمي لبلد مجاور. إلا أن هذا الاستقلال أمكن تحقيقه في نهاية الأمر بفضل هذه المنظمة ودورها في الشؤون العالمية إلى حد كبير.

ومن بين الأمور التي جعلت أملنا في السيادة يتحقق اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ذلك الاعلان الأصيل الصادر عام ١٩٦٠. وقد أصبحت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين النجم الذي نهتدي به ونحن نشق طريقنا بين نارين: الاستعمار التقليدي الذي كنا نهرب منه وإعادة الاستعمار التي كانت تكمن في المطلب الإقليمي.

وخلال سنوات استقلالنا واصلت هذه المنظمة بالمثل كونها أساسا صلبا لقدرتنا على الحياة. وقد وفرت المبادئ المكرسة في الميثاق، والنظام القانوني الدولي المنبثق عن تلك المبادئ، ضمانة طيبة لسيادتنا. والمطلب الإقليمي لا يزال موجودا ولكن القواعد التي فرضتها الأمم المتحدة، ولا سيما القواعد التي تتطلب التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء، تساعد على الأقل على ابقائه بعيدا عن الإضرار بسلامتنا.

من يشك في حقيقة أن هذه التجربة المفيدة لبليز مع الأمم المتحدة مر بها بشكل أو آخر عدد كبير من البلدان الصغيرة؟ فنظرا لتضاعف الدول الجديدة، وبخاصة منذ عام ١٩٦٠، اتسم النظام الدولي بتمييز لم يسبق له مثيل في التأكيد على قدرات الدول الكبيرة والصغيرة. وبطبيعة الحال لا يمكن للدول الضعيفة جدا أن تأمل بجدية في التأثير على المسلك الدولي من خلال استعمال قدراتها الوطنية. لكن ما حققته لنا الأمم المتحدة هو توفير الدعم الوفير من خلال كياناتها وتجمعاتها التأسيسية المتعددة. والواقع أن مجموعة الفرص التي تمخض عنها طابع المنظمات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الأمم المتحدة وهيئاتها، تجعل المساواة في السيادة مفهوما واقعيا جدا بغض النظر عن التفاوت في القوة.

ومن المؤكد أن الحيوية السياسية والدبلوماسية لمنظومة الأمم المتحدة حقيقة لا تنكر بالنسبة للدول الصغيرة. ومع ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، كما فعلت في الدورة السابقة عندما قررت هذه الجمعية تنظيم التعاون مع المجتمع الكاريبي. وقد تشرفت بليز بعرض ذلك القرار.

وبالمثل، يجب أن يطبق مبدأ الاشتمالية لضمان ألا تكون مشاركة الدول في مختلف مناطق العالم، بما فيها آسيا والمحيط الهادئ، ناقصة في النظام الدولي.

وأنتقل الآن إلى المجال الاقتصادي. وأخشى أن أقول إن سجل منظمتنا لا يدعو إلى إعجاب مماثل. صحيح أن مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتيح للدول الصغيرة محفلا لم يسبق له مثيل للاعراب عن شواغلنا. وحتى في الوقت الحالي، تستعد بليز لشغل مقعدها، الذي حصلت عليه نتيجة للانتخابات، في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن التفاوتات الكبيرة المستمرة في الثروة بين البلدان الغنية والفقيرة، والديون التي تضعفنا وتستهلكنا في العالم النامي، والبطالة، والفقر المستمر، تعبر كلها بجلاء ما بعده جلاء عن عدم حدوث تقدم كاف على هذه الجبهة.

وبعد المناقشة العامة الماضية ظهرت إلى حيز الوجود منظمة التجارة العالمية. وفي الامريكتين، أسفر اجتماع القمة لنصف الكرة الغربي عن سجل مشهود به. ولكننا نلاحظ مع الأسف، حتى مع تقدم التحرر، أن المطالبة بمعاملة المحرومين معاملة تفضيلية خاصة لا تلقي آذانا صاغية. ويصاحب ذلك التقلب المستمر في الأنظمة التجارية والمالية الدولية، والضعف المعهود للبلدان الصغيرة في مواجهة الصدمات الخارجية.

وبالنسبة لنا في بليز، فإن الاتجاهات الاقتصادية السلبية لشركائنا التجاريين الكبار تركت آثارا ضارة. وهذا بدوره ضاعف من قلقنا بالنسبة لطبيعة العولمة وسرعة خطاها والتغيرات الهيكلية التي يجب أن تجريها الاقتصادات الهشة لكي تكون متجانسة في الخطو تهدد بجرفنا إلى الحضيض. ولكن يبدو أن أحدا لا يبالي.

ولعل الأشكال الجديدة للإقليمية هي الجواب. ومن بين الأمثلة التي يحتج بها هنا الرابطة الجديدة لدول الكاريبي التي ستنشئ رابع أو خامس أكبر منطقة للتسويق، وبليز هي مركزها الجغرافي وجسرها الثقافي.

ومـــع ذلك نـــرى أن من الضروري أن يبدي المجتمع الدولي حساسية تامـــة لظروف الصغر. وسنظل شديدي التأثر إزاء التغيرات في السوق العالمية؛ وبالتالي تفرض التطورات المناوئة نكسات اضافيـــة علينا في مجالات التنافس وتمويل التنمية والضعف العام. والأزمة التي حدثت مؤخرا في المكسيك المجاورة بينت بجلاء بالنسبة لبليز مدى ضعفنا.

ونعتقد بصفة عامة أن أثر الأحداث التي جرت في المكسيك على أسواق واقتصادات البلدان الأخرى يمثل تحذيرا واضحا. ومن التهور أن نعتقد أن الصيغ الاجتماعية والاقتصادية الجامدة يمكن أن تطبق تطبيقا موحدا على ظروفنا المختلفة. فقد يؤدي التكيف الطائش والجداول الزمنية المتصلبة إلى الحكم على اقتصاداتنا الصغيرة بالانكماش.

والواقع أن الكثير من بلداننا الصغيرة قد بذلت بالفعل جهودا مضنية ترمي إلى تثبيت الأسعار وإصلاح الاقتصاد. كما أننا حررنا التجارة، وخفضنا معدلات العجز المالي، وحولنا المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. ولكن أين ثمار تلك الجهود؟ إننا ما زلنا نعاني من قهر الديون، ومن الفقر، ومن عدم كفاية البنى الأساسية الاجتماعية والمادية بشكل يبعث على الأسى. وتتفاقم مصاعبنا بدلا من أن تحل نتيجة لإجراءات التقشف التي تخفض الإنفاق الحكومي وتحد من البرامج الاستثمارية لقطاعنا العام.

إن الوقت ليس في صالحنا نظرا لأن القواعد التقليدية في المجالين الاقتصادي والمالي تثقل كاهلنا بشكل جامح. وتوصل دوائرنا التأسيسية سؤالنا بإلحاح: أين التفهم لمحنتنا؟ ولماذا لا يوجد أي إنعاش لتدفق رأس المال؟ وما الذي يجب عمله بصدد معدل البطالة المرتفع بشكل يثير الجزع؟ ومتى سنرى الآليات الخاصة لمساعدتنا في عمليتي إعادة التدريب واستيعاب التكنولوجيات الجديدة وفي تنمية الموارد البشرية التي توجد حاجة ماسة إليها؟ هل يمكننا أن نأمل بشكل جاد في الحصول على الموارد المالية التي تكرس لهذا الغرض والتي لا بد منها لدعم أي جهد جاد يرمي إلى التنويع؟

يقال لنا إن هذا التقدم نحو التحرير - وهذا الزحف الذي يقوم به المتشددون - هو العلاج الشافي لجميع أمراضنا، غير أن الدليل على عكس ذلك مفزع تماما. وهذه نكتة مريرة بالنسبة لمنتجينا المحليين وأصحاب مزارع الموز لدينا. وتبدو التجارة الحرة العالمية للكثيرين منا مثل الامبراطورية الرومانية المقدسة: فلا هي مقدسة، ولا هي رومانية ولا هي امبراطورية.

ومن المؤكد أن مؤسسات بريتون وودز بحاجة إلى أن تبدي المزيد من الإبداع. فاعتمادها المتسم بجمود بالغ على القواعد التقليدية السائدة يصيبنا بالاختناق. والديمقراطية في البلدان الصغيرة لن تساوي شيئا يذكر إذا لم يلطف هذا الإصرار المدمر على تلك القواعد الجامدة بإدراك واقعي لاحتياجاتنا الخاصة.

وفي هذا السياق ندعو أيضا هذه المنظمة إلى أن تشجع التعاون العالمي الحقيقي في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هذا المسعى المشترك جوهر العلاقات الاقتصادية والحوار من أجل التنمية بين الشمال والجنوب وفيما بين البلدان النامية ذاتها. ومما لا ريب فيه أن حكومة بلدي تتعهد بتقديم الدعم الكامل لوحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تتمثل في المشروع السياحي روتا مايا في أمريكا الوسطى التي ننتمي إليها. كما إننا ندعو إلى الدعم لتقوية التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، الذي هو من المبادرات الرئيسية لتنمية ما نطلق عليه اسم برزخنا المتشابك بدقة. ونرحب بهذه العلاقات، وقد اختتمت بليز مؤخرا برنامجا نموذجيا للتنفيذ المشترك في إطار اتفاقية تغير المناخ.

لقد كان الهدف السامي لأسلافنا هو

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

فما الذي فعلناه في هذا الصدد؟

وفي مجال السلم والأمن، حدثت بعض التطورات الخطيرة في أجزاء شتى من العالم. وفي أماكن عديدة، أطلق الزمام لدوافع الإبادة الجماعية، مما ينبئ بحدوث نتائج مدمرة. ومن المفارقات العجيبة أن نهاية الحرب الباردة قد نتج عنها تزايد النزاعات الأهلية والإقليمية. وأطلق العنان للصراعات التي يقتتل فيها الأشقاء على دقات طبول أفكار في التاريخ مبالغ في تحسينها ومفاهيم خطرة للإثنية. وعلى الرغم من كل ما تبذله الجمعية العامة

من جهود، فإننا ما زلنا نشهد حالة من الجمود النسبي في قبرص وأماكن أخرى من العالم. ولا يزال لغز البلقان يبدو مستعصيا على العلاج، وإن كنا نلاحظ بارتياح أن هذه المنظمة قد اعترفت بأن للصبر حدودا يستحيل بعدها أن يظل الصبر من الفضائل. ومشكلة رواندا لا تزال مستمرة.

ومع ذلك فإننا نرحب الآن ترحيبا قويا بالانطلاقة التي تحققت في فلسطين، كما إننا نبتهج لاستمرار السلام والاستقرار في جنوب افريقيا. وفي ناميبيا وموزامبيق وأنغولا، ساعدت الأمم المتحدة أو تقوم بالمساعدة في وضع نهاية للحروب الأهلية في هذه البلدان.

وفي ذلك الجزء الذي ننتمي إليه من العالم، تؤدي مشاركة الأمم المتحدة مع شعب هايتي إلى توطيد عملية التعمير ونشر الديمقراطية في ذلك البلد الكاريبي. وعلى الرغم من القيود التي تحد من مواردنا، يسعد بليز الآن إنها قادرة على القيام بدور رائد في المجموعة الكاريبية وسوقها المشترك وفي الوحدة الفرعية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وبالمثل تشرف بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور بنجاح على الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام الوليدة هناك. وفي غواتيمالا، تجري بنجاح عملية الحوار بين الاتحاد الغواتيمالي للثورة الوطنية والحكومة وهي العملية التي بدئت تحت رعاية الأمين العام.

وتشعر حكومة بلدي، بارتياح كبير إزاء الهدوء الذي أصبح يسود معظم أجزاء قارتنا من هيسبانيولا إلى تييرا ديلفويغو. ويؤدي اختفاء الحكومات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وحسم معظم صراعاتنا الداخلية إلى جلب الحرية والديمقراطية لكل شعوبنا. لذلك، يمكن لجهودنا أن تلتزم الآن التزاما كاملا بقضايا تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة. وكما أكد أول اجتماع يعقد لوزراء الدفاع في الأمريكتين، يدرك رجالنا العسكريون تمام الإدراك الدور الجديد الذي يتعين عليهم الاضطلاع به في دعم هذه العملية.

لهذا نرحب بالآراء القوية والواضحة حول ضرورة التزام الرشد في المجال النووي المعرب عنها خلال مؤتمر تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي يجري حاليا تكرار التأكيد عليها. ويؤكد وفد بلدي مجددا رأيه القائل بأن أطراف هذه المعاهدة قد أسندت إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وصاية يتعين على تلك الدول أن تنفذها بحماس.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أيضا أن نكون مدركين للخطر الآخر، ألا وهو استمرار إنتاج واستعمال كل أنواع ما يسمى بالأسلحة التقليدية والتجارة فيها التي تؤذي وتشوه وتقتل.

وفي سياق الشواغل الأعم، لا نستطيع الإفلات من الالتزام الذي طال انتظاره بترشيد هيكل مجلس الأمن أيضا بحيث يتم ترويض حق النقض ويصبح الإنصاف ونشر الديمقراطية في مركز الصدارة فيه. وما زلنا نصر على ضرورة حصول جميع المناطق على تمثيل متوازن وعادل بوصفهم أعضاء دائمين؛ وأن تشارك البلدان الصغيرة في عملية اتخاذ القرارات في المجلس؛ وأن يُنظر في اتباع وسائل مثل المقاعد التي تخصص لأطراف متعددة أو المجموعات التي يتأسس منها المجلس.

كلمة أخيرة حول قضية السلم والأمن. لقد أكد الأمين العام على كثرة الطلبات الجديدة التي تتلقاها المنظمة من أجل حفظ السلام عند اندلاع الصراعات في كل أنحاء العالم. وتم التحذير من أن تزايد الأعباء في هذا الصدد ينبغي ألا يحل محل الاهتمام الذي تتطلبه المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وغني عن القول إن المسألتين مرتبطتان. ومما هو مسلم به أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون السلام. وسنكتفي لذلك بمجرد الحث على وضع نظام أكثر تنسيقا يضم مسائل حفظ السلام وحسم الصراعات إلى جانب حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب أيضا معالجة التهديدات غير التقليدية للسلام والأمن. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا روابط متنامية فيما بين الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، ونشر الأسلحة. وتتزايد الطبيعة الخفية للأخطار الناجمة عن هذه الظاهرة لكونها مستحدثة. لذلك يجب أن نضع بسرعة تدابير للتعاون الدولي اللازم لمعالجة هذه الظاهرة.

وهكذا، فإننا في بليز مقتنعون تماما باستمرار حيوية هذه المنظمة وهي تستكمل عامها الخمسين. ونحن لا نبالي بنواح الذين يتحسرون على إخفاقاتها. وفي حين أننا لن نكون مفرطين في التفاؤل إزاء سجلها المسلم بأنه سجل مختلط، فإن ما نراه من المنجزات يكفي لجعلنا متفائلين.

وهناك تعاون غير عادي من جانب الدول والكيانات السياسية الأخرى والمنظمات غير الحكومية في العديد من مجالات الاهتمام المضمونية لأجهزة الأمم المتحدة؛ في المجال المتعاظم متعدد الأبعاد للتنمية المستدامة؛ في المجال الذي تتلاحم فيه الشواغل والقيم الإنسانية، والتنظيم الاجتماعي، والمعايير الثقافية؛ وفي ميدان حفظ السلام وتوفيرالأمن للدول والشعوب من غوائل العنف والفوضى.

وبطبيعة الحال ما زال هناك طريق طويل ينبغي أن نقطعه. ولن نتمكن من تحقيق ما تراءى للمؤسسين ما لم تتفق الدول الأعضاء على تزويد منظومة الأمم المتحدة مستقبلا بموارد كافية يركن إليها ويمكن التنبؤ بها. دعونا إذن نعقد العزم، خلال دورتنا هذه، دورة نصف القرن، على زيادة فعاليتنا. ودعونا نرشد ونقتصر وندفع اشتراكاتنا كاملة وفي الموعد المحدد. ودعونا نكثف سعينا نحو الاتفاق على توفير تمويل ذاتي للمنظمة وللأنشطة المرتبطة بها.

وفوق كل شيء، دعونا نكرس أنفسنا لمبدأ العالمية ونتعهد بتكبير صورتنا ونبعث في العالم النشاط من جديد. لأن ذلك اليوم الذي يصبح فيه بوسع قراراتنا ومقرراتنا أن تحسم القضايا الدولية الكبرى، بدلا من الحديد والنار، قد يتأخر كثيرا.

أما في مجال الجهود المستمرة الرامية لتجنب الصراعات العالمية، فما زلنا، إذا سمحت لي الجمعية باستخدام تعبير دارج، الصيد الوحيد المباح. وبعبارة أخرى فإن السلم والأمن الدوليين الحقيقيين لا يمكن أن يتأتيا إلا عن طريق الأمم المتحدة، التي تظل الأمل الأفضل والأخير للإنسانية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد ولايتي** (جمهورية ايران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئ الرئيس فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال، على انتخابه الذي هو جدير به لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أؤكد له تعاون وفد جمهورية إيران الإسلامية التام في هذه الدورة الهامة، التي يتزامن انعقادها مع الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

بعد أقل من شهر ابتداء من اليوم، سيجتمع أعضاء المنظمة في هذه القاعة نفسها للاحتفال بمرور نصف قرن على اضطلاع الأمم المتحدة بعملها، ومنذ خمسين عاما، عندما كانت أحداث الحرب العالمية الثانية وتجاربها المريرة منتشرة في كل مكان، قرر الأعضاء الأصليون إنشاء منظمة "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". فوقعوا ميثاق الأمم المتحدة، وهو ثمرة شهرين من المفاوضات والحلول التوفيقية بين المشاركين في مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي كان يراد به أن يكون الإطار والمرشد لمنع الحرب وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، كبيرها وصغيرها.

غير أنه من المسلم به عامة أن روح التعاون والصداقة تراجعت بعد إنشاء المنظمة بفترة قصيرة أمام سياسات الكتل والعداوات، مما أدى إلى الحرب الباردة وحال في واقع الأمر دون تحقيق الأهداف المكرسة في الميثاق. وليس من قبيل المبالغة أن نشير إلى العداء بين الكتلتين بوصفه السبب الرئيسي للحروب ولتخلف العالم الثالث وقمع النضال التحرري للأمم التي كانت تخضع للسيطرة الأجنبية، وللتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وكانت هذه العقلية التي سادت العالم ذا القطبين، هي التي حرمت المنظمة في الواقع من فرصة الوفاء بالتزاماتها على نحو تام، والتي قيدت نطاق اشتراك الدول الأعضاء في عملية اتخاذ القرار وهيأت السيطرة لقلة من البلدان.

وبعد خمسين عاما من الاضطراب، تمر الأمم المتحدة الآن بفترة من أكثر فترات حياتها حساسية. ومع أن الكثير من مشاكل وعقبات الماضي لم تعد موجودة، فقد ظهرت مجموعة جديدة من التحديات التي وضعت كل منها مصداقية المنظمة وكفاءتها وجدواها ومقدرتها على المحك، وهي تتيح في الوقت نفسه فرصا ومسؤوليات من أجل تحقيق التوافق بين أسلوب العمل

في العلاقات الدولية بوجه عام والمنظمة ذاتها بوجه خاص، وبين مقاصد الميثاق ومبادئه.

واليوم تواجه الأمم المتحدة هذه التحديات والفرص في وقت ما زالت فيه هي المنظمة الوحيدة العالمية بحق. وهذا الطابع العالمي للمنظمة يمكن بالطبع أن يضع موارد ضخمة تحت تصرفها لتيسير تحقيق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما حفظ السلم والأمن الدوليين، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة العدل والتعاون المتبادل، وأن يضعها في موقف أفضل من حيث التصدي بطريقة أكثر فعالية وتميزا للتحديات الآخذة في الظهور.

إن ما ينبغي أن يكون ذا أهمية قصوى للمنظمة هو مدى مشاركة الدول الأعضاء في عملية اتخاذ قراراتها. والواقع أننا إذا ما حددنا وقيمنا الطابع العالمي للمنظمة بناء على مدى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة واسعة في عملية اتخاذ القرار، وليس بناء على مجرد عدد الدول الأعضاء فيها، ووجهنا جميع جهودنا نحو تعزيز مثل هذا الطابع العالمي، فإننا سنسهم إسهاما ضخما في تعزيز مصداقية المنظمة وسلطتها ومقدرتها. وبعبارة أخرى، عندما تكون المشاركة العامة لجميع الأعضاء بوصفهم دولا ذات سيادة مكفولة في اتخاذ قرارات المنظمة وتنفيذها، عندئذ تتضاءل إلى حد كبير إمكانية ممارسة قلة من الدول لنفوذ وهيمنة لا مبرر لهما من أجل تشكيل نهج المنظمة آراء القضايا العالمية لتناسب الحدود الضيقة للمصالح الوطنية لتلك الدول.

ومن المؤسف أنه حتى في ظل المناخ الدولي الراهن، ما زال بعض الأعضاء يتخذون إجراءات انفرادية تتعارض مع أحكام الميثاق، وبالتالي تكشف عن غياب روح التعاون الدولي من جانب تلك الدول.

وموقف حكومة الولايات المتحدة الامريكية ونهجها المتسمان بالصلف تجاه المجتمع الدولي، والمحاولات الفاشلة لمؤسسة السياسة الخارجية لاستغلال قضايا تشغل بال العالم مثل الإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل، من أجل عرض جدول أعمال غير مشروع ولا صلة له بالموضوع، تشكل تعبيرا حيا للغاية بل وخطيرا عن مثل هذه التدابير الانفرادية غير المشروعة.

إن على وزير خارجية الولايات المتحدة أن يبدد الوهم بأن حكومته يمكن أن تصبح في آن واحد حكم وشرطي المجتمع العالمي. ولا ينبغي له أن ينتظر من الآخرين أن يسايروا الضغوط الامريكية التي تمارس على دول مستقلة لخدمة غرض واحد وهو استرضاء مجموعات الضغط الصهيونية، حتى وإن كان ذلك على حساب إغفال مصالح الشعب الامريكي.

وربما لا يزالون لا يؤمنون حقيقة بالمبدأ الأساسي القائل بالمساواة في السيادة بين الدول والذي يمثل حجر الزاوية للأمم المتحدة، ويقتضي أن يقوم كل عضو من أعضاء المنظمة بدوره في ضمان تحقيق مقاصد الميثاق. إن هذه العقلية هي للأسف التراث غير المحمود لفترة الحرب الباردة حيث كان يُنظر للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نتيجة لطبيعة تنافس التكتلات، ليس كدول مستقلة ومتساوية في السيادة، ولكن كأعضاء في تكتلات القوى. والنتائج التبعية الطبيعية التي يؤسف لها الناجمة عن هذه النظرة الى العالم هي عدم المساواة، والهيمنة، وعدم احترام مصالح الدول الأخرى وقيمها الروحية، وتجاهل خيارات وآراء الأغلبية، وتفضيل المصالح القصيرة الأجل للأقلية، وتفسير قواعد القانون الدولي ومبادئه بما يخدم المصالح الذاتية.

ولذا، يبدو من الضروري، في هذه البيئة السياسية الدولية الجديدة، أن تتخذ جميع أجهزة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، تدابير موضوعية وإجرائية لتيسير اندماج جميع الدول الأعضاء ومشاركتها بشكل كامل. وينبغي لمجلس الأمن، الذي يمثل بموجب الميثاق كل أعضاء المنظمة ويتصرف نيابة عنها، أن يحشد الإرادة السياسية المطلوبة لمعالجة كل الأزمات على أساس المبادئ ومجموعة الأغلبية وخياراتها من أجل الاضطلاع بمسؤولياته وفقا للميثاق. ولتحقيق هذا الهدف، لا مفر من إجراء إصلاحات هيكلية وموضوعية وإجرائية في عمل المجلس، من بينها تحقيق الديمقراطية والشفافية، وسيعمل ذلك على تعزيز مصداقيته وكفاءته وجدواه بصفته ممثلا لجميع الأعضاء.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن أبرز أن أهم جهاز في الأمم المتحدة، أي الجهاز الذي يجسد مبدأ المساواة في السيادة ويتيح المشاركة المباشرة للدول الأعضاء جميعا، هو الجمعية العامة. ومن ثم، فإن توطيد هذا الجهاز الهام وضمان مساءلة الأجهزة الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن،

أمام الجمعية العامة سيكفل مشاركة جميع أعضاء المنظمة مشاركة كاملة وحقيقية أكثر من ذي قبل في القرارات التي تتخذها المنظمة وفي تنفيذها. وسيكون لهذا تأثير بعيد المدى في تدعيم الصفة العالمية الحقيقية للمنظمة وتوفير الضمانات الأكثر فعالية لتنفيذ قراراتها.

وقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية، في أعقاب نهاية الحرب الباردة، زيادة الجهود الرامية الى وضع مجموعات جديدة من المعايير الدولية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويتبين بوضوح من الاستعراض الشامل للوثائق النهائية للمؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا أن المجتمع الدولي وقف بحزم وعن حق مؤيدا ضرورة احترام المبادئ الأساسية التي تحفظ جوهر بنية عالمنا المتنوع والمتسم بالتعددية، بغض النظر عن التحولات في المفاهيم والمعايير التي مر بها المجتمع الدولي لدى صياغته لشواغله وتوصياته وإعرابه عنها. وعلى سبيل المثال، فإن مفاهيم وعبارات مثل "ضرورة وأهمية تأييد الاحترام الكامل للقيم الروحية والإثنية، والخصوصيات الوطنية والإقليمية، ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية للبلدان"، و "ضرورة تجانس واتساق الوثائق والتوصيات الختامية للمؤتمرات الدولية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع سيادة روح التعاون الدولي وتوافق الآراء في تنفيذها ومتابعتها"، قد أدمجت وأعيد التأكيد عليها في الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عـُقد في فيينا، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية العالمية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد مؤخرا في بيجين.

وهذا يشهد بجلاء على أنه بينما يأخذ المجتمع الدولي على عاتقه اتباع نهج عادل وغير تمييزي من خلال التعاون الدولي لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الحق في التنمية، باعتبارها حقوقا عالمية مترابطة لا تتجزأ، فإنه يواصل الإصرار على أنه يتعين حتما، في عملية وضع المعايير الدولية وتعزيزها وحمايتها، احترام قدسية مبدأ السيادة الوطنية لجميع الدول، وعدم انتهاك حرمة القيم والمعتقدات الدينية لأي بلد وهويته الثقافية والوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن ميثاق الأمم المتحدة يقر بضرورة التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على العلاقات السلمية والودية بين الدول. ومن المؤسف أنه رغم هذا التركيز، فإن أهمية ومركزية المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تلق الاهتمام الواجب نتيجة للظروف السائدة في العلاقات الدولية، خلال الحرب الباردة وبعدها على حد سواء.

ويضاف الى ذلك أنه، في فترة تزداد فيها الفجوة بين الشمال والجنوب اتساعا يوما بعد يوم، فإن الاتجاه الاقتصادي العالمي، متأثرا بتدخلات من جانب واحد وبالسياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو، ينزع أيضا الى زيادة إضعاف قدرة البلدان النامية على التصدي للآثار السلبية للتنمية الاقتصادية الدولية. وفي هذا الصدد، نرحب بـ "خطة للتنمية" للأمين العام، ونعلن عن اعتزامنا المشاركة بنشاط في المداولة بشأنها. ونعتقد اعتقادا حازما أنه ينبغي استغلال فرص مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأقصى درجة لوضع مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محور اهتمام الأمم المتحدة.

ومن ثم، هناك حاجة متجددة الى تقديم توصيات بشأن اتخاذ تدابير عملية لتوسيع نطاق دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ولتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة والأهداف المتفق عليها دوليا في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يجب عدم إهمال المبدأ الأساسي القائل بأن للدول الحق في الانتفاع من استغلال مواردها ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لنموها الاقتصادي وتنميتها المستدامتين وفقا لسياساتها وأولوياتها الوطنية.

وثمة سمة رئيسية أخرى لحقبة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في توسع نطاق عمليات حفظ السلام التي اقتضت، في السنوات الأخيرة، زيادة حصتها من طاقة المنظمة ومواردها. ومع ذلك، فإن توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي ألا يحدث على حساب الأنشطة التي تضطلع بها في مجال التنمية، والتي تشكل إحدى التدابير الأكثر فعالية لمنع حدوث توترات وصراعات، ولضمان الهدوء والاستقرار. إن جمهورية ايران الاسلامية، بالاشتراك مع غيرها من بلدان عدم الانحياز، تؤيد جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث المبدأ، ولكنها تركز على ضرورة معاملة جميع الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في هذه العمليات والقادرة لذلك على قدم المساواة ودون تمييز. وبالمثل، إذا كان

وجود بنية قيادة موحدة للأمم المتحدة عنصرا أساسيا لنجاح عمليات حفظ السلام، فإن تولي تلك القيادة ينبغي ألا يكون حكرا على حفنة من الدول.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد نجحت في إعادة السلام والاستقرار الى بعض الأنحاء المضطربة في العالم، فإن عدم تجاهلها لبعض المبادئ الهامة قد أدى الى إخفاق المنظمة في حل أزمات أخرى لا تزال محتدمة. ودعوني أؤكد أنه من الضروري لأبعد حد أن تحترم الأمم المتحدة بالكامل المبادئ الأساسية، بما في ذلك السيادة الوطنية وسلامة الأراضي الاقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في جميع مراحل إعداد عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

وان جمهورية إيران الإسلامية التي ترغب في الإسهام بطريقة أكثر نشاطا في هذا المجال المتزايد لأنشطة الأمم المتحدة، تعلن عن استعدادها من حيث المبدأ للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة وذلك وفقا لمعتقداتنا وللمبادئ الأساسية للميثاق. وهنا أرى من الضروري أن أكرر استعداد جمهورية إيران الإسلامية لإرسال قوات حفظ السلام الى البوسنة والهرسك التي التزمنا بشأنها من قبل، مع بلدان إسلامية أخرى، بتعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية بغية تمكينها من الاضطلاع بفاعلية بولايتها في توفير الحماية للمناطق الآمنة.

ورأينا الثابت هو أنه لو كان مجلس الأمن قد وفر على الأقل الولاية الضرورية لهذه القوات أو التزم بتوفير الأعداد اللازمة منها لحماية المناطق الآمنة، بما في ذلك الاستفادة من المساعدة التي عرضتها البلدان الإسلامية، لما استطاع صرب البوسنة، أن يستمروا بسهولة نسبية في تنفيذ جرائم الإبادة الجماعية ضد الشعب الأعزل في المناطق التي أعلنت الأمم المتحدة انها مناطق آمنة. بيد أن عدم توافر الإرادة السياسية لقمع العدوان والتصدي بشكل فعال لعدم الامتثال لمقررات الأمم المتحدة، بالاضافة الى الإصرار الذي لا مبرر له، والذي لا يقوم على أساس اخلاقي أو قانوني، من جانب البعض على تمديد حظر توريد السلاح الى يوغوسلافيا السابقة ليشمل ضحية عدوانها أكدا للصرب، في واقع الأمر، أنه يمكنهم مواصلة أعمال القتل والتدمير والعدوان و"التطهير العرقي" والإبادة الجماعية دون عقاب.

ومنذ نشوب الأزمة، اعتمدت البلدان الإسلامية ومنها جمهورية ايران الإسلامية موقفا بناء ودعت الى التعاون الدولي في إيجاد حل سلمي وعادل للصراع في البوسنة والهرسك. والقرار الأخير الذي صدر عن الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية ووزراء الدفاع في منظمة المؤتمر الإسلامي وفريق الاتصال والبلدان التي تشارك بارسال قوات، بإنشاء "مجموعة تعبئة المساعدة" من أجل معالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والقانونية ومتطلبات الدفاع لجمهورية البوسنة والهرسك، تمثل نهجا سلميا لتناول هذه الماساة وفقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

إن هذا القرار، وكذلك الإعلان السابق الذي أصدرته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باستعدادها لإرسال عدد كاف من قوات حفظ السلام الى البوسنة، وإعلانها الخاص بـ "عدم شرعية" حظر السلاح على البوسنة والهرسك لا تستند بقوة على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية فحسب، ولكنها تنشأ أيضا عن تقييم مدروس مؤداه أنه إذا لم يوجد توازن عسكري سليم، سيكون من غير الممكن إجبار الصرب على الدخول في مفاوضات جادة أو ضمان التنفيذ غير المعوق لأية تسوية تفاوضية.

وفي هذا الصدد ترحب جمهورية ايران الإسلامية بالتعاون الأخير بين فريقي الاتصال، وترى أن خطة لا تنطوي على الاعتراف بثمار "التطهير العرقي" وتضمن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك باعتبارها عضوا في الأمم المتحدة هي الخطة الوحيدة التي يمكن أن تعيد السلم والاستقرار الى المنطقة. وبالإضافة الى ذلك، من الضروري في أية مفاوضات للسلم أن يعطي للسكان غير الصرب في كوسوفو وسانجاك وفويفودينا نفس الحقوق والامتيازات المطلوبة للصرب في البوسنة. وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان تحقيق تسوية دائمة والحيلولة دون تكرار أعمال العدوان والإبادة الجماعية يتعين على المحكمة الدولية الخاصة بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١. ان تواصل عملها بحزم دون أن تولي أي اعتبار للملاءمة السياسية وان تلاحق كل من تثبت إدانته وتعاقبه بشدة.

ان التزايد المستمر في التعاون بين الدول في إطار مجموعات إقليمية يشكل ، سمة أخرى من سمات المناخ الدولي الجديد.

توجد دواع عامة طبيعية للتعاون، كما توجد مصالح مشتركة فيما بين بلدان أي منطقة وهذه وتلك تشكل معا إطارا لتعزيز المنظمات الإقليمية ويؤدي هذا التعاون الإقليمي بدوره الى تعزيز السلم والاستقرار في كل منطقة وفي العالم أجمع عن طريق تعميم ثقافة تقوم على التعاون والتعايش والحوار. وفي هذا الصدد أكدت جمهورية إيران الإسلامية على التعاون الإقليمي واتخذت خطوات هامة في هذا الصدد بغية تعزيز الرخاء والسلام والاستقرار في منطقتنا.

واليوم نرى أن منظمة التعاون الاقتصادي قد نمت وأصبحت تضم ١٠ أعضاء. وهذه المنظمة التي يبلغ سكان الدول الأعضاء فيها ٣٣٦ مليون نسمة، والغنية بالموارد الطبيعية والإمكانات الهائلة والقريبة من المراكز الهامة للاقتصاد والتجارة في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، تسعى الى تعزيز وتوسيع أنشطتها وبصفة خاصة في مجالات النقل والاتصالات والتجارة والطاقة، بغية تحقيق الرفاه والازدهار لشعوب المنطقة وتعزيز النمو التجاري والاقتصادي فيها.

وفي محاولة أخرى لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي قدمت جمهورية إيران الإسلامية اقتراحات هامة لإنشاء منظمة التعاون في بحر قزوين التي تسعى بمشاركة الدول الساحلية الى توسيع نطاق التعاون في ميادين النقل البحري وصيد الأسماك وحماية البيئة واستغلال موارد بحـــر قزويـــن؟ ومن دواعي الارتياح أن الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية إيران الإسلامية حظي بقبول الدول المعنية وهي الاتحـــاد الروسي وجمهورية كازاخستان وجمهورية أذربيجان وجمهورية تركمانستان. وفي رأينا ان بحر قزوين يجب أن يكون بحر سلام وهدوء ويجب أن تتقرر شؤونه بموافقة كل دوله الساحلية.

ونظرا للخصائص السياسية والاقتصادية لمنطقتنا وقيام الصراعات والتوترات، وامتدادها بسبب عوامل داخلية وخارجية، تشعر حكومة جمهورية إيران الإسلامية بأنها ملزمة من الناحيتين الوطنية والدولية ببذل كل جهد يرمي الى تعزيز الرخاء الاقتصادي والأمن الإقليمي ومنع التوترات والتخفيف من حدتها والحل السلمي للأزمات الإقليمية وذلك على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم انتهاك الحدود المعترف بها دوليا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

ولئن كنا نمتنع عن أية مشاركة في الحرب المؤسفة التي تدور بين الأخوة في أفغانستان، فإن سياستنا تركز على أن تبقى قنوات الاتصال مفتوحة مع الحكومة ومع كل الجماعات الأفغانية بغية إنهاء القتال وتحقيق تسوية تفاوضية.

وفيما يتعلق بالأزمة في طاجيكستان بذلت جمهورية إيران الإسلامية كل جهد ممكن ونجحت في ضمان إجراء مفاوضات في طهران، على أعلى مستوى، بين الحكومات ومجموعات المعارضة، مما أدى الى توقيع اتفاقات هامة تتعلق بوقف إطلاق النار وعملية السلام. ان المحاولات لإيجاد حلول لهذه الأزمات تحتاج الى المشاركة البناءة من جانب الدول الإقليمية، والى المشاركة الفعالة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي نفس الوقت، فإن المحافظة على الاستقرار الداخلي والإقليمي، وعلى الأمن في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز تتطلب توافر الرخاء الاقتصادي. ونظرا للحالة الاقتصادية والجغرافية الخاصة لدول الإقليم، حاولت جمهورية إيران الإسلامية أن تقوم بدور الشريك الاقتصادي والتجاري الذي يعول عليه عن طريق التعاون الاقتصادي الثنائي وكذلك عن طريق إنشاء لجان ثلاثية تشارك فيها دول من داخل المنطقة ومن خارجها بغية توسيع نطاق التجارة وتيسيرها.

ان التعاون فيما بين الدول في منطقة الخليج الفارسي الاستراتيجية الحساسة، التي تشترك دولها الإقليمية في العديد من الخصائص، يمكن أن يؤدي الى الرخاء الاقتصادي، بالإضافة الى ضمان السلم والاستقرار. والوجود العسكري للدول الأجنبية التي لها مصالح تتعارض مع الاستقرار والتعاون الطويل الأجل بين دول المنطقـة، لا يمكن أن يؤدي الى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تأمين الهدوء في هذا المجرى المائي الهام.

والخلاصة النهائية أن جميع البلدان الساحلية الواقعة على الخليج الفارسي ستعود عليها منافع أكبر إذا هي ضافرت جهودها لصيانة السلم والأمن في المنطقة، الأمر الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على مصيرنا. وتلك الجهود

يمكن توجيهها عن طريق مؤسسة تنظمها هذه الدول الساحلية نفسها حيث يمكن وضع واتباع تدابير لبناء الثقة تتلاءم مع خصائص المنطقة.

إن خفض الميزانيات العسكرية، ووضع حد أقصى لمشتريات الأسلحة، والانضمام الى معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والتعاون مع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ووضع آلية لتحقيق الشفافية في التسلح ليست سوى أمثلة لتدابير بناء الثقة التي يمكن للمؤسسة السابق ذكرها النظر فيها. وجمهورية إيران الإسلامية تعلن استعدادها الكامل للدخول في مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها بغرض التوصل الى تفاهمات مشتركة بشأن هذه المسائل.

وفي الشرق الأوسط، يواصل الكيان الصهيوني، تسانده بعض البلدان القوية، احتلاله لفلسطين وأجزاء من سوريا ولبنان، ويصر على سياساته العدوانية القمعية ضد الذين يجرؤون على التعبير عن معارضتهم لاحتلاله غير المشروع، وانتهاك أبسط حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

ومرة أخرى تدل التجربة والأحداث التي وقعت في السنوات القليلة الماضية على أن الخيار الصحيح الوحيد لاستعادة السلم والأمن الى الشرق الأوسط هو الخيار الشامل والعادل الذي يعالج الأمور الرئيسية لقضية فلسطين. وهذا الحل ينبغي أن ينطوي على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك عودة جميع اللاجئين والمشردين الفلسطينيين الى ديارهم، وممارستهم الكاملة والحرة لحقهم في تقرير المصير، وتحرير جميع الأراضي المحتلة. وفي ضوء قابلية الشرق الأوسط والخليج الفارسي للانفجار، يجب أن تكون هاتان المنطقتان خاليتين من أي وجود عسكري أجنبي ومن أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال حكومة بلدي تؤكد الحاجة الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة العديدة وأيضا مقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتبار ذلك عاملا هاما لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وما أعاق بالفعل معاهدة عدم الانتشار عن تحقيق أهدافها وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هي قدرات اسرائيل النووية غير المشروعة ورفضها الانضمام الى المعاهدة ووضع منشآتها النووية غير الخاضعة للضمانات تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومما لاشك فيه أن اسرائيل، دون الدعم المالي والتكنولوجي المباشر وغير المباشر الذي تقدمه اليها بعض الدول الغربية الحائزة للأسلحة النووية، ما كان بوسعها حيازة القدرة على استحداث أسلحة نووية. وللأسف، لا تزال دلائل قوية قائمة على أن القدرة النووية لذلك النظام تزيدها باستمرار نفس البلدان التي هي أشد أنصار منع الانتشار النووي. وهذا الاتجاه التمييزي مستمر حتى في الظروف التي أثرت فيها سياسة اسرائيل النووية تأثيرا ضارا بالأمن الإقليمي، ومن بين الآثار السلبية عدم توفر الثقة والشعور بعدم الأمن في المنطقة، وسباق التسلح المتصاعد، وتدفق أسلحة أجنبية الى المنطقة، ورفض بعض الدول في المنطقة للانضمام الى بعض معاهدات نزع السلاح.

وعلى المستوى الدولي، يجب الاعتراف بأنه رغم التقدم المتواضع الذي تحقق في تحديد الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية، ازدادت هذه الأسلحة - للأسف - نوعيا وكميا الى حد مثير للانزعاج. ونحن نرى أن فشل المجتمع الدولي في تناول هذه الأسلحة بشكل فعال يرجع أساسا الى أن المنتجين الرئيسيين للأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل منعوا الأمم المتحدة من أدائها مسؤوليتها الرئيسية ودورها المركزي في مجال نزع السلاح. وهناك سبب رئيسي آخذ لهذا الفشل هو أن سياسات البلدان المنتجة الكبرى للأسلحة وهي السياسات التي ترمي الى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، سياسات قصيرة النظر وتمييزية وترمي في الوقت نفسه الى ضمان القوة التدميرية لأسلحتها ولسيطرتها العسكرية.

وإلقاء نظرة خاطفة على مفاوضات نزع السلاح غير المرضية بشكل عام في مختلف المجالات، بما في ذلك نزع السلاح النووي، ومفاوضات لاهاي المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، والمفاوضات المتعلقة بنظم التحقق من تنفيذ اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية، وأداء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إنما يؤكد صحة رأينا.

وفي أعقاب أربعة أسابيع من المفاوضات الصعبة، لم يتمكن مؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها من التوصل الى نتيجة مؤداها أن تقدما أحرز في الأعوام الخمسة وعشرين الماضية لتحقيق الأهداف الرئيسية للمعاهدة، بما في ذلك نزع السلاح النووي الكامل واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والتمديد اللانهائي للمعاهدة يجب أن ينظر اليه في إطار ثلاث وثائق نهائية كبرى صادرة عن المؤتمر، جبنا لجنب مع ضرورة التزام جميع الموقعين، وبخاصة الدول النووية، بالتنفيذ التام لجميع أحكام وأهداف المعاهدة. وهذه الالتزامات تتضمن تحقيق نزع السلاح الكامل، وتوسيع نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز دور وسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة المختصة بمراقبة اضطلاع الدول الأعضاء بمسؤولياتها بمقتضى المعاهدة بحسن نية، وضمان عالمية معاهدة عدم الانتشار باعتبار ذلك أولوية قصوى، واعتبار الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول النووية أن تثبت حسن نيتها - كخطوة أولى وذلك بالامتناع عن إجراء التجارب النووية وإكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب في ١٩٩٦.

إن جمهورية إيران الإسلامية، استلهاما منها لتعاليم الإسلام السماوية وانتفاعا بالتضامن الوطني ومن مشاركة وجهود شعبها المستمرة، لا تزال تسعى الى اقامة مجتمع على أساس كرامة وقيمة الإنسان واحترام القيم الإنسانية، مجتمع تتسم روحه بالانصاف وبالعدالة الاجتماعية وأيضا بالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الشأن رغم الأضرار الواسعة النطاق التي سببتها حرب فرضت علينا وضغوط اقتصادية أخرى، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي وهبت قيمة العزيمة وحب العمل التي يتحلى بها شعبها كله، تمكنت، ليس فقط من المضي قدما لعكس اتجاه الدمار الكبير الذي سببته الحرب، ولكن أيضا من إكمال خطتها الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنجاح والبدء في تنفيذ الخطة الخمسية الثانية على أسس قوية. ونحن نتوقع ظهور آفاق براقة لدعم البنية الأساسية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية.

ولما كانت جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا بأن صون السلم والأمن الدوليين على المستويات الوطنية، والاقليمية والدولية، سواء بسواء، يتوقف على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإننا لا ننفق سوى ١ في المائة تقريبا من ميزانيتنا الوطنية على الدفاع ونكرس الباقي لدعم وتعزيز بنياتنا الأساسية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وقد اتخذنا هذا القرار الاستراتيجي في وقت كان يمكن فيه للتجربة المريرة، تجربة العدوان العسكري ضد بلدي، ووجود عسكري في المنطقة وتكدس عسكري مثير للقلق في أعقاب الحرب الثانية في الخليج الفارسي أن تبرر نفقات عسكرية كبيرة.

إن الدورة الراهنة للجمعية العامة توفر فرصة ذهبية لأن تشترك في استعراض جاد لأداء منظمتنا طوال السنوات الخمسين الماضية، ولنقيم الوضع الدولي الراهن، ونحاول صياغة ممارسة العلاقات الدولية في ضوء ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تعالج أوجه قصور الماضي.

وأهم خصائص عالمنا هي تنوعه الثقافي الذي أثرى الحضارة الإنسانية. وخبرة السنوات الخمسين الماضية قد أوضحت بجلاء أن المحاولات الرامية الى فرض المعايير والمعتقدات والثقافة الغربية على بقية الجنس البشري لم تفشل في تحقيق النتائج المرجوة فحسب، بل قوضت أيضا أسس التعايش السلمي والتفاهم المتبادل لأنه، على الرغم من أن ذلك النهج يبدو وكأنه يدافع عن قضية الحرية والتسامح فإنه يكشف عن تعصب شديد إزاء قيم الآخرين ومعتقداتهم.

إن الاحترام المتبادل لحقوق وقيم ومعتقدات جميع أعضاء المجتمع الدولي، بالاضافة الى تقوية جميع الأمم للمشاركة النشطة في عملية تحديد المعايير الدولية، والحفاظ على السلم والأمن والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم يجب أن يشكل الأساس الراسخ لأنشطة الدول الأعضاء في السنوات الـ ٥٠ القادمة للأمم المتحدة. وجمهورية إيران الإسلامية على استعداد للقيام بدورها في هذا الصدد.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لاستونيا، سعادة السيد ريفو سينيارف.

**السيد سينيارف** (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئة الرئيس على انتخابه في هذه الدورة الخمسين التاريخية للجمعية

العامة. وباسم شعب استونيا، أتمنى له كل النجاح هذا العام.

قبل خمسين عاما اجتمعت هذه الهيئة للمرة الأولى في جهد لتوحيد مجتمع الأمم لتفادي تكرار المذابح التي شهدناها في الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة لبلدي، فإن هذه الحرب قد انتهت بعد طول انتظار في العام الماضي فقط، بانسحاب القوات الأجنبية من أراضينا. ويسعدني أن ألحظ أن آخر بقايا الاحتلال، في شكل مرفق التدريب السابق للغواصات النووية السوفياتية في بالديسكي، سيسلمها الخبراء الروس المدنيون، اخصائييو التفكيك، الى السلطات الاستونية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح استونيا لأن الاتحاد الروسي قد وفى بالتزامه في هذا الشأن، وفقا للاتفاق الموقع بين روسيا واستونيا في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤.

وأنتقل الى تناول عمل الأمم المتحدة فأقول إن الإعلانات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية الأخيرة يجب أن تدمج في عمل الأمم المتحدة ككل. وتعلق استونيا أهمية خاصة على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان فيينا. ونرحب بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتطلع الى الاختتام الناجح للمفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية وقابلة للتحقق. وأهمية هذه الاتفاقات الدولية وغيرها من الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا يجب تأكيدها عن طريق تنفيذها.

هناك عدة طرق يمكن للأمم المتحدة أن تحسن بها أداءها. وأحد الطرق الأكثر شمولا التي تمكن الدول الأعضاء من اقامة علاقة بمنظومة الأمم المتحدة هو أنشطة مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ولهذا السبب فإن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاسم وينبغي تحقيقه بإخلاص. وينبغي أن تتاح للدول الأعضاء مزيد من الفرص للتأكد من أن موارد الأمم المتحدة تستخدم بفعالية وكفاءة. ولا أشير هنا الى ضرورة إدارة كل من الوكالات والبرامج والمشاريع على حدة، ولكن، عوضا عن ذلك، الى المشاركة في أنشطة الوكالات والبرامج والمشاريع.

وأود أن أخص بالذكر وأمتدح عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من اللجان الاقليمية. فلقد عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمثابرة لتوفير الدعم العملي واللازم لإدماج البلدان ذات التجارب التاريخية المتباينة في كل اقليمي متماسك. وكجزء من اصلاح الأمم المتحدة المستمر، تحث استونيا مرة أخرى على التعاون الأكبر بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأي مناقشة لإصلاح الأمم المتحدة يجب أن تتضمن تشكيل مجلس الأمن وأداءه. وترحب استونيا بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو يدعو، في جملة اقتراحات عملية أخرى، الى تطوير مزيد من الشفافية وإشراك عدد أكبر من الدول الأعضاء في عملية صنع القرارات. وفي سياق المناقشة المستمرة حول إصلاح مجلس الأمن، نكرر ذكر تأييدنا لتوسيع عضوية مجلس الأمن وزيادة فعاليته.

وعلى مدى ٤٠ عاما من ١٩٤٨ الى ١٩٨٨، وزعت الأمم المتحدة ١٣ عملية لحفظ السلام. وفي الأعوام السبعة من عام ١٩٨٨ وحتى هذا اليوم، بُديت ١٦ عملية وما زال عدد كبير منها مستمرا. هناك العديد من الأسباب المتعلقة بالنظام الكلي والتي تعزى لها هذه الزيادة المثيرة في عمليات حفظ السلام. وتتطلب المسائل المتصلة بحفظ السلام وصنع السلام المزيد من الدراسة المفصلة. وجهود حفظ السلام الاقليمية التي تبذل تحت رعاية الأمم المتحدة يجب أن تظل تحت رقابة الأمم المتحدة الصارمة.

ومجلس الأمن بدوره يجب أن يحدد ويرصد بعناية جميع الولايات الممنوحة للجهود الاقليمية ويجب أن يقاوم محاولات مجموعات الدول أو فرادى البلدان للأخذ بزمام السلطة عن هذه الأعمال. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكفل الأمم المتحدة الامتثال لمبدأي تعددية الأطراف والحياد بغية إدارة عمليات لحفظ السلام لا تكون فعالة فحسب بل ومحايدة سياسيا أيضا.

وتعتز استونيا بأنها تشارك في جهود حفظ السلام. فعن طريق الدعم السخي، وخصوصا دعم حكومة الدانمرك، شاركت قوات حفظ السلام الاستونية للمرة الأولى في تاريخها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبعد أن شاركنا في قوة الأمم المتحدة للحماية، والآن في عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، فإننا نتطلع الى توسيع دورنا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومـــن دواعي امتناني أن أؤيد الترتيبات التنفيذية بين الأمـــم المتحـــدة ومنظمة حلف شمالي الأطلسي في يوغوسلافيا السابقة. وتعتبر استونيا الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بتفويض الأمم المتحدة في الأسابيع الأخيرة في البوسنة وسيلة مؤسفة ولكنها لازمة لإنهاء القتال الذي ما زال جاريا هناك. والتعاون الجاري مؤخرا بين الأمم المتحـــدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي يبين أنه، بالرغم من الصعوبات المتأصلة في دعم السلم في يوغوسلافيا السابقة، يمكن التغلب على الاختلافات ويمكن الاتفاق على نهج مشترك بشـــأن حفـــظ السلام. ونعتبر هذا التعاون مبشرا بمزيد من الفعالية في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

وثمة مجال تعلق عليه استونيا أهمية خاصة هو عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، ومركز حقوق الإنسان في جنيف. وتمشيا مع سياسة الباب المفتوح التي تتبعها استونيا إزاء عمل مجموعات حقوق الإنسان، فإنها تحيي وتؤيد العمل الذي قام به المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ونعتقد أن المعلومات عن عمل المفوض والمركز ينبغي أن تتاح لجمهور أكبر عن طريق زيادة نشر نتائج التحقيقات. ومن شأن ذلك أن يساعد على كفالة الرد على جهود أصحاب المصالح السياسية المتميزة التي تنحو الى الاعتماد على المعلومات غير الصحيحة، وذلك عن طريق تقارير وقائعية ونزيهة من النوع الذي يوفره لنا السيد أيالا لاسو والمركز.

خلال هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، من المهم أن تؤكد كل دولة عضو على التزامها المالي تجاه الأمم المتحدة. وتؤيد استونيا، من جانبها، التغيرات التي أدخلت مؤخرا على الأسلوب المتبع في حساب الاشتراكات، وهي تغيرات أدت إلى التخفيف من أوجه التفاوت وأكدت على قدرة كل دولة على الدفع بوصفها المعيار الأساسي والشفاف والمطبق عالميا الذي يتم به حساب الأنصبة المقررة. فالأنصبة المقررة في الميزانية العادية ومستحقات عمليات حفظ السلم المتفق عليها هي مسؤوليات مشتركة لأداء الأمم المتحدة لوظائفها، وينبغي أن تشغل المقام الأول قبل المصالح الفردية الفئوية.

وإننا نواجه تحديات جديدة في الذكرى السنوية الخمسين هذه لإنشاء الأمم المتحدة. وأتمنى لجميعنا أطيب التمنيات في مواجهة هذه التحديات، وذلك كي تكون السنوات الخمسون القادمة أكثر إفادة من السنوات الخمسين الماضية.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): طلب ممثلان إثنان أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ تكون مدة البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد غوسو** (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أتت بضعة وفود على ذكر مسألة التجارب النووية. والبيانات التي أدلت بها دفعت وفد فرنسا إلى التذكير بالحقائق وإلى وضع سلسلة التجارب الأخيرة التي قامت بها فرنسا في منظورها - منظور الوقف الكامل والنهائي للتجارب النووية.

إن تنفيذ فرنسا للبرنامج الحالي يجب النظر إليه كما هو: أي الانتهاء منه؛ وسيكون الحد الأقصى للتجارب ٨ تجارب يتم الانتهاء منها قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٦.

وقبل كل شيء، يتمثل هدفنا الرئيسي في التوصل في ١٩٩٦ إلى إبرام معاهدة لحظر التجارب تكون مجدية حقا - أي حظر جميع تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى.

وتتعلق المشكلة الرئيسية بنطاق هذه المعاهدة وحسبما تعلم الجمعية، أعلنت فرنسا في مؤتمر نزع السلاح المعقود في ١٠ آب/أغسطس الماضي تأييدها لهذا الهدف وتلك الصيغة.

وهذا الاختيار ذو أهمية كبيرة. وأكرر أنه إذا تم التوقيع على المعاهدة بموجب قرارات الجمعية العامة فإن فرنسا ستحجم عن إجراء جميع التجارب على الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. وهذا هو اختيار الخيار/الصفر، الذي يعطي أهمية كبيرة للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب.

إلا أنه من أجل تحقيق ذلك، ومن أجل الوصول بالمفاوضات إلى تلك النتيجة، يجب على فرنسا أن تكون

قادرة خلال الوقت القصير المحدد - أي قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٦ - على التأكد، بالنسبة للمستقبل، من إمكانية التعويل على أسلحتها وأمن هذه الأسلحة ومن اكتساب التحكم المستقل في تقنيات المحاكاة.

وهذا البرنامج الذي يهدف إلى إجراء تجاربنا سيسمح لفرنسا بأن تكون المدافع عن الخيار المجهد والأكثر إرضاء بالنسبة لمعاهدة حظر التجارب.

وهذا البرنامج لا يلحق الضرر بالبيئة؛ وقد دلل مؤخرا الخبراء المعروفون دوليا على الطابع غير الضار لتجاربنا.

ويتماشى هذا البرنامج مع القانون ومع التزامات فرنسا: فضبط النفس الشديد ليس حظرا، ونحن لم نستبعد أبدا إمكانية القيام باستكمال هذه السلسلة من التجارب.

وأخيرا، وحسبما تعلم الجمعية، أصدرت محكمة العدل الدولية توا حكما لصالح فرنسا في ٢٢ أيلول/سبتمبر، يرفض الإدعاءات التي تقدمت بها بعض الدول.

**السيد الزوي** (الجماهيرية العربية الليبية): تطرق وزير خارجية الولايات المتحدة أثناء حديثه عن الإرهاب وما يشكله من خطر على حياة الشعوب في كلمته اليوم إلى العقوبات المفروضة على بلادي من قبل مجلس الأمن بخصوص الاشتباه في أن إثنين من رعاياها لهما علاقة بحادث لوكربي. وأصدر السيد كريستوفر حكمه القاطع بأن لبلادي دورا في ذلك الحادث المؤسف. وهذا الربط بين بلادي والإرهاب وعلاقتها بحادث لوكربي من قبل رئيس الدبلوماسية الأمريكية أمر تكرر في عدة مناسبات.

فالولايات المتحدة تتهم ثم تدين قبل انعقاد المحاكمة. وليعلم السادة أعضاء هذه الجمعية الموقرة بأن هذا هو السبب الجوهري الذي جعل بلادي لا تقبل بتسليم المشتبه فيهما إلى أي من الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، لأن هاتين الدولتين خصمان. وقد تكررت إدانة المشتبه فيهما من قبل المسؤولين فيهما قبل انعقاد المحاكمة.

وبلادي أعلنت غير مرة إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله، وأبدت استعدادها للتعاون في أي جهد دولي لمحاربته والقضاء عليه لأنها في الحقيقة في مقدمة الدول الضحية للإرهاب. وقد مارست عليها الولايات المتحدة ذاتها شتى أنواع الإرهاب: من الحصار الاقتصادي إلى استفزاز عسكري في مياهها الإقليمية إلى عدوان مباشر على مدنها الآمنة تحت جنح الظلام - ناهيك عن إيوائها للمتطرفين الزنادقة الذين يتخذون من أرض الولايات المتحدة مكانا للتدريب والاستعداد للتخريب داخل ليبيا بمساعدة السلطات الأمريكية.

كما أن بلادي تؤيد بحماسة مبادرة الجامعة العربية لإجراء محاكمة المشتبه فيهما أمام قضاة اسكتلنديين ووفقا للقانون الاسكتلندي بمقر محكمة العدل الدولية في لاهاي. وتلتزم بمثول المشتبه فيهما أمامها كما تلتزم بدفع أية تعويضات قد تحكم بها في حالة الإدانة. كما أنها تحتفظ بحقها في مقاضاة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهيئة الأمم المتحدة في حالة البراءة ومطالبتهم مجتمعين بتعويض كافة الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بها. وإذا كان وزير خارجية الولايات المتحدة جادا في رغبة بلاده في محاربة الإرهاب، فعليه أن يقبل هذه المبادرة، وأن يطلب فورا من مجلس الأمن رفع العقوبات الظالمة عن بلادي وإلغاء قرارات المقاطعة الأمريكية ذاتها، والبدء فورا بالجلوس إلى مائدة المفاوضات لحل كافة المشاكل العالقة بين البلدين وتطبيع العلاقات بما يخدم الشعبين الأمريكي والليبي.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.